



ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

^{*1}Ula Fulayh Ghanim
al-Sudani

Wasit Education
Directorate, Wasit

²Dr.Nehlah Abdullah
Khalaf

University - College of
Education for
Humanities

Email:

srt20232024.Ula.flayyih@uowasit.edu.iq

nalwaili@uowasit.edu.iq

Keywords:

Debate, discussion, Al-Kirmli, As'ad Dagher, Mustafa Jawad, linguistic criticism



Article info

Article history:

Received 2.Oct.2025

Accepted 28.Oct.2025

Published 25.Febr.2026



Triple Scholarly Debate: Between Father Anastas the Carmelite, As'ad Dagher, and Arbitration: Mustafa Jawad in Linguistic Criticism

A B S T R A C T

In the context of the cultural and linguistic movement in the modern era, the Arab arena witnessed an intense scientific debate that lasted seven months, involving three prominent figures of the Arabic language: Father Anastas al-Karmali, As'ad Khalil Dagher, and Mustafa Jawad. The spark for this debate was ignited following Karmali's publication of a series of articles titled (The Errors of Earlier Linguists), in which he identified what he considered flaws in Arabic dictionaries, particularly (Muhayyat al-Muhayyat) by Butrus al-Bustani, (Aqrab al-Mawarid) by Said al-Shartuni, and (Al-Bustani) by al-Bustani, representing a result of over fifty years of work.

The articles sparked a division among critics into three factions: an opposing group led by As'ad Dagher, a supportive group that took a biased judgmental stance like that of Mustafa Jawad, and a third group that sought to mediate, such as Bisher Faris. The disagreement evolved into a comprehensive linguistic debate, including exchanged written responses, the most notable of which were: (A Return to the Beginning of a Cry I Know from Akhzam) by Dagher, (The Myths and Dagherian Errors) by Karmali, and (Between Dagher, Karmali, and the Judgment of Mustafa Jawad) by Jawad, which were later collected in Karmali's book that featured his own article.

Dagher's criticism focused on obliging Karmali to abide by the rules he established in his book (Tadhkirat al-Katib), enumerating what he deemed to be linguistic, syntactic, and semantic errors in his articles, including: (taṭawwur, tatwafir, bi'ya al-samad, khamsin 'am, mu'takaf, ...). Karmali responded with a lengthy debating article of about 30 pages, refuting Dagher's objections, while Jawad—acting as an arbiter—wrote a 35-page study defending most of Karmali's usages. This exchange was characterized by the depth of the discussion, sharpness of style, and boldness of critique, and was not devoid of sarcasm and insinuation.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol62.Iss2.4789>

مُساجَلَةُ عِلْمِيَّةٍ ثَلَاثِيَّةٍ: بَيْنَ الْأَبِّ أُنْسْتَاسِ الْكِرْمَلِيِّ وَأُسْعَدَ دَاغِرَ وَتَحْكِيمِ: مُصْطَفَى جَوَادٍ فِي النُّقْدِ اللَّغَوِيِّ

م.م. غَلا فُلَيْحُ غَانِمِ السُّودَانِيِّ
مديرية تربية واسط

أ.د. نُهْلَةُ عَيْدُ اللَّهِ خَلْفِ الْوَالِي
جامعة واسط - كلية التربية للعلوم الإنسانية

المُلخَص:

في إطار الحراك الثقافي واللغوي في العصر الحديث، شهدت الساحة العربية سجالاتاً علمياً حاداً استمر سبعة أشهر، جمع بين ثلاثة من أعلام اللغة العربية: الأب أنستاس الكرملي، وأسعد خليل داغر، ومصطفى جواد، انطلقت شرارة هذا السجال عقب إطلاق الكرملي سلسلة مقالات بعنوان (أغلاط اللغويين الأقدمين)، التي رصد فيها ما عدّه شوائب في المعاجم العربية، ولا سيما (محيط المحيط) لبطرس البستاني، و(أقرب الموارد) لسعيد الشرتوني، و(البستان) للبستاني، وهي حصيلة عمل دام أكثر من نصف قرن.

أثارت المقالات انقسام النقاد إلى ثلاث فئات: معارضة يتصدرها أسعد داغر، ومؤيدة اتخذت موقف الحكم المنحاز كما فعل مصطفى جواد، وثالثة سعت للتوسط مثل بشر فارس، وتحول الخلاف إلى مساجلة لغوية مكتملة الأركان، شملت ردوداً مقالية متبادلة من أبرزها: (عودة إلى بدء شنشنة أعرافها من أخزم) لداغر، و(الخرافات والأغلاط الداغرية) للكرملي، و(بين داغر والكرملي والحكم مصطفى جواد) لجواد، وجمعت لاحقاً في كتاب الكرملي الذي حمل مقاله نفسه.

تركز نقد داغر على إلزام الكرملي بالقواعد التي أقرها في كتابه (تذكرة الكاتب)، مُعدداً ما اعتبره أخطاء لغوية صرفية ونحوية ودلالية في مقالاته، منها: (تطور، وتتوفر، وبيع السماد، وخمسين عاماً، ومعتكف،...)، فردّ الكرملي بمقال سجالي مطول نحو ٣٠ صفحة فنّد فيه اعتراضاته، بينما كتب جواد -بصفته حكماً- دراسة من ٣٥ صفحة دافع فيها عن معظم استعمالات الكرملي، وتميّزت هذه المساجلة بعمق الطرح، وحدة الأسلوب، وجرأة النقد، ولم تخلُ من التّهكم واللمز.

الكلمات المفتاحية: مساجلة، مناظرة، الأب الكرملي، أسعد داغر، مصطفى جواد، نقد لغوي

المُقَدِّمَةُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الَّذِي جَعَلَ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ بَحْرًا زَاجِرًا بِالْعَجَائِبِ، وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ الَّذِي أَوْتَى جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، أَمَّا بَعْدُ:

إنّ ولوجَ ميدانِ المساجلاتِ العلميّةِ يقتضي ابتداءً إحكامَ النظرِ في مفهومها، من الجانبين اللغويِّ والاصطلاحيِّ، قصدَ ضبطِ دلالاتها وتحديدِ أبعادها بدقّة، والوقوف على طرائق العلماء في معالجتها، ثم الانتقال إلى دراستها في إطارٍ نظريّ يؤسّس الفهم، وتطبيقٍ يترجم هذا الفهم إلى تحليلٍ ملموس، وصولاً إلى نتائج راسخة تستند إلى منهجٍ علميٍّ متين:

أولاً: تَحْدِيدُ الْمُصْطَلَحِ:

المساجلة لغةً:

المساجلة وزن (مفاعلة) من (السَّجَل)، وهو الدلو الكبير المملوء ماءً (ينظر: مجمل اللغة: ٤٨٧، والمصباح المنير: ٢٦٧/١). وجاء في لسان العرب: "(السَّجَل): الدُّلُو الصُّخْمَةُ المملوءةُ ماءً، مُذَكَّرٌ (اللسان: ١٩٤٥/٣)، وجمعه سِجَالٌ وسُجُولٌ. ثم نُقِلَ هذا المعنى الحسيّ إلى معنى مجازي، فصار يُستعمل في كل أمرٍ يقع بين طرفين يتباريان فيه بقصد المغالبة والمفاخرة والمجادلة والمناقشة. يقول ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): "المُساجلةُ: المُفاخرة، وهو من مُساجلة الدلاء" (مجل

اللغة: ٤٨٧، وينظر: معجم مقاييس اللغة: ١٣٢/٣)، وفي التاج جاء: "وَمِنَ الْمَجَازِ: سَاجِلُهُ مُسَاجِلَةٌ إِذَا بَارَاهُ وَفَاحِرَهُ، بِأَنَّ صَنَعَ مِثْلَ صُنْعِهِ فِي جَرِيٍّ أَوْ سَقِيٍّ، وَأَصْلُهُ فِي الْإِسْتِقَاءِ، وَهِيَ تَنْسَاجِلَانُ، أَي: يَتَبَارِجَانِ" (التاج: ٣٠٩/١، وينظر: الصحاح: ١٧٢٥/٥، والمخصص: ٢١٠).

انطلاقاً من هذه المعاني، يمكن تعريف **المساجلة اصطلاحاً** بأنها: عملية الأخذ والردّ حول موضوع ما، تقع بين طرفين أو أكثر، وتقوم على مبدأ الإقناع والمحااجة بواسطة الجدل والحوار والنقاش، للوصول إلى الحقيقة بقصد المغالبة والمفاخرة. أما **المساجلات العلمية** فهي: المحاورات والمناقشات والمناظرات التي تدور بين العلماء أو الباحثين حول قضايا علمية محددة، سواء أكانت لغوية أو غيرها، وتمتاز بطابعها النقدي والتحليلي، حيث يتبادل المشاركون الحجج والأدلة لدعم وجهات نظرهم أو تفنيد آراء الآخرين، وقد تتخذ أشكالاً متعددة، كالمراسلات العلمية أو المقالات النقدية.

عِلَاقَةُ الْمُسَاجِلَةِ بِالْمُصْطَلَحَاتِ الْمُتَقَارِبَةِ:

السجال بمختلف معانيه يتقاطع مع مصطلحات أخرى تحمل دلالات متقاربة، وإن احتفظ كلٌ منها بسماته الخاصة، فهي جميعاً تدور في فضاء الحوار والتفاعل الفكري، حيث تتباين الآراء في ساحة النقاش، إما لتعزيز وجهة نظر معينة أو لاختبار صحتها عبر تبادل الحجج والبراهين، ومن أبرز هذه المصطلحات: المناظرات، والمحاورات، والمجادلات، والمناقشات. فجميعها تقوم على مشاركة أطراف تتناول المسائل بالبحث، وتقتش الكلام، وتراجعه في سجال فكري يهدف إلى الوصول للحقيقة، وإبراز وجه الصواب، بل والتفاخر بالعلبة (ينظر: العين: ٣، والمصباح المنير: ٦١٢/٢). غير أنّ المساجلة تمثل الإطار الأوسع الذي يضم هذه الأشكال كافة؛ فهي المظلة الكبرى، وإن كانت المناظرة قد غلب استعمالها تاريخياً وبرزت بشكل أوضح، خاصة في الدراسات اللغوية والنحوية القديمة.

ومن هنا كان اختياري لمصطلح المساجلة لا يعبر عن تفضيل شخصي فحسب، بل عن مقارنة ثقافية تتجاوز الفروق التقنية بين هذه المصطلحات، لتسلط الضوء على قاسمها المشترك، وهو التفاعل القائم على تبادل الرأي والحجة؛ حيث تمثل المناظرة الصورة الأكثر تنظيماً، والمناقشة إحدى أدوات التفصيل، والمجادلة مظهرها الجدلي، ليكتمل المشهد بوضعها جميعاً ضمن إطار واحد يمنحها تكاملها الحقيقي في فضاء الفكر والنقاش.

تَأْيِيداً: مَنْهَجُ الْعُلَمَاءِ الثَّلَاثِ فِي السِّجَالِ:

تُمثّل المساجلات الكتابية، على اختلاف صورها، ظاهرة فكرية وأدبية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بحركة التجديد والتقويم اللغوي التي نشطت في العصر الحديث، وبلغت ذروتها مع النهضة الفكرية في القرن التاسع عشر الهجري. وقد جاءت هذه المساجلات بوصفها إحدى أدوات النقد والمراجعة، حيث انصرف العلماء والباحثون إلى تمحيص النصوص، ومتابعة ما ينشر من رسائل ومقالات، فضلاً عن تحقيق كتب التراث وتنقيتها مما شابها من خلل، صوناً لجمال العربية ونقاء بنيتها.

وتقوم هذه الظاهرة في جوهرها على مواجهة فكرية بين اتجاهين متباينين في الرؤية والمنهج، يتناوبان عرض الحجج ودحض الأدلة، في محاولة لإقناع الآخر أو تفنيد دعواه. وغالباً ما يقف على أحد طرفي هذه المواجهة تيار متشدّد يلتزم بأحكام القواعد الموروثة التزاماً صارماً، ويصرّ على صون الأصول دون تساهل، بينما يتركز على الطرف المقابل تيار أكثر انفتاحاً متساهلاً، يرى أن اللغة كائن حي لا ينفصل عن حركة الزمن، وأن التطور سنة لا مفر منها.

ومن هذا التباين تنبثق حوارات ثرية تتراوح حدتها بين السكينة العلمية والجدل المحتدم، وقد تتجاوز أحياناً إطار النقاش الهادئ لتتحول إلى معارك فكرية طويلة الأمد، يتصيّد فيها كل فريق مواطن الضعف في خطاب الآخر، في مشهد يكشف عن حيوية الساحة اللغوية وراثتها. فقد تباينت مناهج علمائنا الثلاثة - أسعد داغر، والأب أنستاس الكرملّي، والدكتور مصطفى جواد - في ميدان المساجلة تبايناً بيّناً، كشف عن اختلاف في الرؤية اللغوية، ومقدار التساهل أو التشدد في الحكم على الألفاظ والمعاني.

أولاً: أسعد داغر ومنهج التشدد والتضييق:

بدأ أسعد داغر في سجلاته متشدداً صلباً، أثر الأفصح والأشهر، وحكم على ما عده بالخطأ، مضيئاً ما وسّعه غيره من وجوه العربية. ويظهر أن هذا المنهج لم يكن وليد البحث اللغوي وحده، بل تأثر بما كان بينه وبين الكرملّي من خصومة خفية، نشأت منذ نقد الكرملّي لكتابه (تذكرة الكاتب) (ينظر: الرسائل المتبادلة بين الأب أنستاس الكرملّي وأحمد تيمور: ١٩٤)، إذ أخذ يتتبع عباراته في مقالاته، ويتصدّد مواضع الضعف، ويخطئه متى وجد السبيل، فرفض داغر القياس في مسائل عديدة كالتضمين وزيادة الأفعال والوصف بالمصدر، وكان لا يرى الحجة إلا فيما سمع، ومن أمثلة ذلك اعتراضه على صيغة المطاوعة (انفعل) ومشتقاتها، فخطأ قول الكرملّي: (وهو مُنعكف في صومعته)، لاشتقاقه اسم الفاعل (مُنْعَكِف) من (انْعَكَف) وزن (انْفَعَلَ) مطاوع (عَكَفَ). وجعل ميزان صحة اللفظ والأسلوب قائماً على وضوح المعنى وخلوه من الحشو والتكرار، كرفضه عبارة الكرملّي: (لم تتحصر في القاهر فقط)، معللاً بأن معنى الانحباس أفاده الفعل (تتحصر) وأغنى عن (فقط)، وتجاوز تخطئة الألفاظ إلى تصويب المعاني، فاعترض على قول الكرملّي: (حتى إذا أرادوا نقل النار وحافظوا عليها من الانطفاء)، مصححاً إياه إلى: (ووقايتها من الانطفاء) (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٢).

ومع ذلك، لم يسلم داغر من التناقض؛ فكثيراً ما منع قياساً مطرداً ثم جاء بمثله، مثل رفضه الفعل (تطوّر) لعدم سماع اشتقاق (تفعل) من (طور) أو (كشف)، بينما استعمل هو (اكتشف) و(المكتشف) (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ١١)، كما لم يتحرّ الدقة في تتبع المسموع، فمنع ما ورد في المعاجم، كاعتراضه على قول الكرملّي: (يأنسون إلى ذلك الوطن)، مقرراً أن الصواب: (يأنسون بذلك الوطن أو يصبون إليه) (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٢)، غير أن مصطفى جواد أثبت تعدية (يأنس) بالباء في أساس البلاغة (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٢٠).

أما في باب المجاز والاستعارة، فكان شديد التحفظ، فضيّق ما وسّعه البلاغة، كإنكاره قول الكرملّي: (دبت في شرقنا نهضة)، وأوجب أن يقال: (سمقت أو متعت) (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٢). ولهذا ختم مصطفى جواد حكمه عليه بقوله: "ولقد بان لنا أن تغليط الناقد للراهب العلامة تجنّ وتحامل منه عليه" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٧).

ثانياً: الأب أنستاس الكرملّي ومنهج الوسط المائل إلى التسامح:

اتسم منهج الأب أنستاس الكرملّي في سجلاته اللغوية بقدر من الانفتاح والتسامح، جعله يقف موقفاً وسطاً بين التشدد المفرط والتساهل المطلق، في مقابل منهج أسعد داغر الذي اتسم بالصرامة والتمسك الحرفي بالمأثور. فقد أخذ الكرملّي على داغر (تشدده أكثر من اللازم)، ورأى أن هذا النهج يفضي إلى تعقيد اللغة وتقييدها، في حين أن منهجه هو يقوم على الإفادة من الموروث اللغوي مع الانفتاح على ما استجد، ضمن حدود القياس السليم، ومن أبرز سمات هذا المنهج:

تساهله في قبول الألفاظ والتراكيب التي لم ترد نصّاً في كلام العرب الأوائل، إذا كانت واضحة الدلالة، مفهومة من السياق، ومستخدمة عند الفصحاء المعاصرين، وقد مثّل ذلك بدفاعه عن استعمال اسم الفاعل (مُنْعَكِف) من الفعل

(انعكف)، مطاوع (عكف)، معتبراً أن صلاحية اللفظ لا تتوقف على وروده في النصوص القديمة فحسب (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧٠).

كما لم يجعل الكرملی السماع المطلق من كلام العرب شرطاً للحكم على صحة اللفظ أو التركيب، بل اعتمد على معيار الاستعمال والشيوع في عصره، ما دام لا يصادم قياس العربية، وفي هذا السياق انتقد تمسك داغر بالمسموع وحده، إذ رأى أن ذلك يؤدي إلى جمود اللغة وعزلها عن الناس، وقد استشهد بموقفه من فعل (تطور)، قائلاً: "ومن أي مضحكاته ومبكياته معاً تخطئته إباننا لاستعمالنا (تطورت) بالمعنى الحديث الشائع بين العلماء واللغويين والكتّاب" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٦٤).

ويرفض الكرملی موقف داغر المعارض للألفاظ المولدة والمشتقة متى ما بُنيت على قياس لغوي صحيح، ويرى أن ظهور مثل هذه الألفاظ أمر طبيعي في تطور اللغة، ويؤكد أن اللغة ينبغي أن تكون أداة للتواصل لا وسيلة للتعقيد، كما في دفاعه عن قوله: (شواعري وشواعر)، الذي أنكره داغر بقوله: "شاعر اسم فاعل من (شعر بالشيء) أي أحسنه وعلمته وعرفته فإذا كان هذا الأستاذ لا يدري مبادئ الاشتقاق والتصريف أ فاللائمة علينا؟" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧٥).

ويؤمن الكرملی كذلك بأن عدم ورود لفظ في المعاجم لا يعني بطلانه إذا كان موافقاً للقياس، مستشهداً باستعماله عبارة (بياع السماد) التي خطأها داغر، إذ قال: "أ تتصور أن هذه المعجمات قد ذكرت جميع مفردات اللغة، وجميع القياسات؟... أقول لك لو جمع مئة مجلد مثل محيط محيطك، أو أقرب مواردك، أو بستانك، لما وسعت لغتنا" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٥٩). فقد مثل الكرملی في هذا السجال الاتجاه الذي ينظر إلى اللغة باعتبارها كائنًا حيًا يتطور، فاستعمل ألفاظاً مستحدثة مثل (تطور)، وعبارات مجازية على شاكلة (دبت في شرقنا نهضة)، وهو ما رفضه داغر. حتى قال عنه الكرملی: "لعمري أن هذا الرجل غريب الأطوار، فهو مولع بالتخطئة أياً كان كلام القائل" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٦٩). وبهذا يظهر أن منهج الكرملی اللغوي يقوم على مبدأ التوازن بين احترام الموروث والانفتاح على المستحدث، مع اعتماد القياس والشيوع المعاصر أساسين لقبول الألفاظ، وهو ما جعله يختلف بوضوح عن النزعة التشددية التي تبناها داغر في سجالاته.

ثالثاً: الدكتور مصطفى جواد ومنهج التحقيق:

حين دُعي الدكتور مصطفى جواد للفصل في السجال اللغوي الذي احتدم بين الأب أنستاس الكرملی وأسطد داغر، اختنط لنفسه منهجاً تحكيمياً وسطاً، يقوم على الجمع بين الوفاء للموروث العربي العريق والانفتاح على مقتضيات التطور اللغوي المعاصر، وقد برز في حكمه عدد من المرتكزات المنهجية، من أبرزها:

انطلاقه من مبدأ راسخ مؤداه أن المرجع الأساس في تقويم الألفاظ هو المأثور من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب الفصحاء، غير أنه لم يجعل من هذا التراث قيداً جامداً يمنع من قبول ما استحدث إذا كان مبنياً على قياس عربي صحيح. ولعل أبرز مثال على ذلك تأييده للكرملی في استعمال الفعل (تطور) المشتق على وزن (تفعل) من (الطور) بقوله: "فمن ذا الذي منع اشتقاق (تطور) وهو من ذلك القياس، وأي أعجمي يحق له أن يكبح الغريزة العربية والسليقة العدنانية عن طبيعتهما" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٦-١٧).

وجعل جواد القياس معياراً حاسماً في الفصل، فمتى كان اللفظ الجديد قائماً على أصول الصرف والنحو ولم يخالف قاعدة مقرر، عدّ صحيحاً وإن خلا منه الموروث، ومن ذلك قبوله لعبارة (تتأكد أن لا فرق) التي استعملها الكرملی، حيث قال: "ومن الإنصاف أن نعرض النقل على العقل؛ لأن الجمود والعجز ليسا من صفات اللغات الحية والقياس (يجيزُ

يتأكد) بجعل التاء للطلب كقولهم: (تحققه، وتبينه، وتعجله،...) فهذا شيء مطرد وليس لي ولا للناقد أن نجيز الناس على أعمال طبيعية اللغة العربية" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٢٢).

كما أقر أن اللغة كائن حي يتطور، وأن شيوع الاستعمال بين الكتّاب الفصحاء إذا وافق القياس دليل على مشروعيتها، مثل قبوله اسم الفاعل (مُنْعَكِف) من (أُنْعَكِف) مطاوع (عَكَف)، رغم اعتراض داغر، بقوله: "لئن كانوا قد أهملوا سماعاً لقد تركوا قياساً يجري على رغم الجامدين مع الزمان وتجدد المرافق والآلات، ف(انعكف) مطاوع (عكفه)" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٢٦).

ولم يغفل في منهجه النحكي رفض الإفراط في التخطنة، منتقداً تشدد داغر في الاعتراض على الألفاظ والتراكيب مثل: تعدية الفعل (يأنس) بالباء، واستعمال (توفر) و(مُنْعَكِف) و(تطوّر) و(فقط) و(دونها) و(سويًا)، و(بيّاع) وغيرها، فلم يكن منصفاً فيها؛ لأنها تؤدي المعنى بوضوح وتجسد سندا في القياس أو الاستعمال المعاصر، ورأى أن هذا التشدد يفضي إلى عزل اللغة عن بيئتها الحية (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٢٢، ٢٤، ٢٦). كما رفض إنكار المجاز، مؤيدا الكرملي في استعاراته مثل قوله: (دبت في شرقنا نهضة)، حيث عبّ بقوله: "فكأنه هداه الله للحق يحرم (الاستعارة المجردة)، بل يظهر لنا أنها محرمة عليه" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٢٥)، وقبوله تعبير (يقاسي الأهوال) باعتباره مجازاً سائغاً (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٢٩).

ثم ختم الدكتور مصطفى جواد حكمه بقوله: "ولقد بان لنا أن تغليب الناقد للراهب العلامة تجنّ وتحامل منه عليه" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٧). بهذا النهج المتوازن، سعى مصطفى جواد إلى أن يجعل من التحكيم ساحة للتوفيق بين الأصالة والتجديد، مؤكداً أن العربية لغة قادرة على استيعاب ما يتحدث ما دام مستندا إلى أصولها الصحيحة، وأن الجمود عليها دون سبب مقنع إنما هو تضيق على طاقتها الفطرية في النمو والتطور. وبهذا العرض المقارن، يتضح أن السجال بين هؤلاء الثلاثة لم يكن مجرد خلاف لغوي، بل كان لقاءً بين ثلاثة مناهج: منهج التشدد، ومنهج الوسط، ومنهج التحقيق، وهو ما أضفى على المساجلة ثراءً فكرياً، وأكسبها قيمة علمية وتاريخية باقية.

المبحث الأول

الجانب النظري

من أبرز المعارك اللغوية التي أثارت جدلاً واسعاً في العالم العربي، تلك المواجهة الحادة التي دارت بين الأب أنستاس الكرملي واللغوي اللبناني أسعد خليل داغر (ت ١٩٣٥هـ)، والتي استمرت على مدى سبعة أشهر حافلة بالسجال والنقد.

بدأت هذه المعركة بعد أن أطلق الكرملي سلسلة من التحقيقات المعجمية تحت عنوان (أغلاط اللغويين الأقدمين)، نشرها في جريدة الهلال المصرية سنة ١٩٣٣م، وذلك بعد أن لاحظ ما وصفه بـ (الشوائب) في المعاجم العربية ولا سيما معجم (محيط المحيط) لبطرس البستاني، و(أقرب الموارد) لسعيد الشرتوني و(البستان) للبستاني، فشرع بجمعها وتوثيقها لأكثر من خمسين عاماً، ويقول: "لما اجتمع عندنا منها نحو مائتين وضعناها في كتاب لم يتم، فسرق مع ما سُرق من كتبنا" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٦)، ثم أعاد تدوين ما تيسر له حفظه، فتذكر منها (مئة) كلمة، وبدأ بنشرها تباعاً في الجريدة، مشيراً إلى أن غايته من ذلك: أن يرشده المطالعون إلى ما فيها من أخطاء، وأن تُحفظ هذه التحقيقات في صحيفة عربية ذات انتشار، حتى يعم نفعها (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧).

وقد أثار المقال الأول منها ضجة كبيرة، حيث تناول الكرملي فيه تحقيق كلمة أعجمية هي (تبوذكي)، مبيناً أصلها وتطورها وما صارت إليه في الآخر (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧)، هذا الطرح وعنوان المقال فجر جدلاً واسعاً بين

أهل اللغة، فانقسم النقاد إلى ثلاث فئات، الأولى: عارضته بشدة، ووقفت ضده يتقدمهم أسعد داغر. الثانية: اتخذ موقف الحكم؛ لكنه انحاز إلى الكرمللي وأيده، كما فعل مصطفى جواد. الثالثة: حاولت التوسط والإصلاح، وتمثلت في بشر فارس.

لكن السجال لم يتوقف عند هؤلاء، بل ظهر في ميدان النقد المعارض مجموعة من المقالات المجهولة التوقيع، والتي كتبت بأسماء مستعارة مثل: (عربي، وبدوي، ولغوي، وصحفي، ومسلم، وأنسطاس الصغير، ومستشرق صغير، ومتعصب). وقد رجح الأب الكرمللي أن هذه الأسماء المستعارة تعود في حقيقتها إلى شخص واحد، لكونها جميعاً كتبت بأسلوب واحد، تحمل ألفاظ سخرية متشابهة ونبرة واحدة. وأشار إلى ذلك في قوله: "أما أنك بنفسك ذاك الذي اتخذ تلك الأسماء العديدة، ظاهر من جمود أفكارك التي لم تخرج عن أنسطاس وأنسطاسيات وقانصة الدجاج والقفطريات، وتمييزك اللاتينية من الرومية، مع أن كليهما واحدة، إذ الأولى منسوبة إلى القوم والثانية منسوبة إلى الحاضرة" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٣٢٩)، كما قال أيضاً: "مع أنه اتضح أن هؤلاء ليسوا إلا رجلاً واحداً اتخذ أسماء كثيرة فارغة، ليثبت بها أنها لرجال مختلفين" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٣٣٩)، ورغم أنه لم يصرح باسم هذا الكاتب، إلا أن الكرمللي كان يلمح بقوة إلى أنه هو نفسه أسعد داغر، فقال: "مع أنه لو كان له ذرة عقل لأيقن أن جميع قراء العربية يعرفونه، وإن اتخذ لنفسه ألف اسم!! إذ إن بلادته تشفت من وراء تلك الأستار" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٣٦٣)، وأنا على هذا الرأي أيضاً كون الأسلوب في جميع هذه التعليقات والردود واحد والألفاظ الساخر المستعملة واحدة أيضاً.

وقد نتج عن هذا السجال الحاد عدد كبير من المقالات، منها: (عودة إلى بدء شنشنة أعرافها من أخزم) لأسعد داغر. (بين أنستاس الكرمللي وأسعد داغر) لمصطفى جواد. (الخرافات والأغلاط الداغرية) للكرمللي. (وبين داغر والكرمللي قواعد اللغة والفقه) لبشر فارس. (بين داغر والكرمللي والحكم جواد) لمصطفى جواد.

أما المقالات المجهولة التي صدرت بأسماء مستعارة وتحمل مضموناً متشابهاً في السخرية والهجاء لشخص الكرمللي، فهي كثيرة، نذكر منها: (بين داغر والكرمللي)، (الديسق والفيثولوس أنستاس)، (الأهرام تداعب القراء)، (تتبيه لغوي)، (الأنسطاسيات) لعربي. (ورد أعاجيب) لبدوي. (لدغة أنسطاس أيضاً) لصادق. (إلى صاحب أمليّة في اللغة) لغوي. (قفطريات أنسطاس) لصحفي. (واللغة) لمسلم. (أنسطاسيات) لأنسطاس الصغير. وقد كان الأب الكرمللي يرد على جميع هذه المقالات، مستعيناً في ذلك بـ مصطفى جواد، الذي كتب في الدفاع عنه مقالة بعنوان (الأب أنستاس والعربية)، وكذلك بشر فارس الذي شارك بمقالاته في هذا السجال الطويل.

تمثلت الصحف العربية ساحة هذه المعركة، لا سيما (الأهرام، والسياسة، والجهاد)، حتى اضطر الأب الكرمللي إلى جمع مقالاته وردوده في كتاب واحد حمل عنوان: (أغلاط اللغويين الأقدمين)، وهو ذات عنوان سلسلة مقالاته، مبرراً ذلك بقوله: إن صحيفة الأهرام - التي كانت تنشر له - رفضت نشر مقاله الذي بين فيه أوهام من ردوا عليه، رغم أنه أظهر ما فيها من خطأ، بل لم توافق أي جريدة في مصر على نشره، على حد قوله وأن أحمد تيمور حاول مساعدته في نشره عبر صحف أخرى، لكنه لم يفلح في ذلك (ينظر: الرسائل المتبادلة بين الأب الكرمللي وأحمد تيمور: ١٩٤). وأضاف أن تلك الصحف قد حذفت من مقالاته ما يُخلّ بالمعنى، وهو ما دفعه إلى جمعها في كتاب مستقل (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٣٦١).

ويبدو أن الدافع الحقيقي وراء هجوم أسعد داغر على مقالة الأب الكرمللي، لم يكن فقط اعتراضاً علمياً على محتواها، بل كان ردّاً فعلٍ شخصياً نابعاً من نقد سابق وجهه الكرمللي إلى كتاب داغر (تذكرة الكاتب). فقد كتب الكرمللي مقالة ناقدة للكتاب، وكان ينوي نشرها في مجلة (المقطف)، وقد سعى فعلاً للحصول على موافقة داغر على نشرها، وطلب ذلك

صراحة من أحمد تيمور، كما جاء في الرسائل المتبادلة بين الكرملّي وأحمد تيمور (ينظر: الرسائل المتبادلة بين الأب الكرملّي وأحمد تيمور: ١٩٦)، وكان الكرملّي ينشر مقالات مصطفى جواد الناقدة لكتاب داغر.

هذا الموقف أغضب داغر، فأخذ يتحامل على الكرملّي، وأطلق سهام نقده اللاذع عليه، ليس فقط رداً على تحقيقاته المعجمية، بل دفاعاً غير مباشر عن مؤلفه، وتحول الخلاف إلى خصومة لغوية امتدت فصولها في الصحف والمجلات، وتحولت إلى إحدى أشهر المعارك الأدبية في الساحة العربية آنذاك، فحملت مقالة داغر النارية عنوان (عود إلى بدء شنشنة من أزم)، قسّمها إلى ثلاث عشرة قسماً، وجّه فيها نقداً لاذعاً إلى الكرملّي، متهماً إياه بأنه لم ينجح في خدمة اللغة العربية، لأنه - بحسب داغر - "لا يزال إلى الآن يرتكب كثيراً من الغلطات اللغوية، ويأتي بجمل وتراكيب مفرغة في قالب الركافة، ونابية عن منهج الفصاحة والبلاغة" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١١). ثم أعلن عن تتبع زلات الكرملّي في مقالاته السابقة، وراح يعدّد ما اعتبره أخطاء لغوية متنوعة - صرفية ونحوية ودلالية - ومن ذلك: قوله: (في عهد الرومي)، والصواب عند داغر: (ابن الرومي). وقوله: (أول من سبق استعمال)، والصواب: (إلى استعمال). و(عجزاً وعجائز)، والصواب: (شيوخاً وعجائز). وفي مقالته الأخيرة، واصل داغر نقده، فأشار إلى زلات لغوية أخرى منها: قوله: (أكثر من خمسين عاماً)، والصواب: (سنة). وقوله: (ثانيهما)، والصواب: (ثانيتها لأنه سبقها أولهما)، و(بياع السماد)، والصواب: (بائع السماد) وغيرها من الاستعمالات التي عدها داغر زلات ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ١١-١٣).

وإذا ما عدنا إلى تذكرة داغر، نلاحظ أن بعض الاستعمالات التي أنكرها على الكرملّي واعتبرها أخطاء لغوية، وردت في كتاب التذكرة نفسه. ويبدو من ذلك أن داغر لم يكتف بمجرد التنبيه أو التنكير - كما أشار في مقدمة كتابه - بل أراد أن يُلزم الكتاب باتباع ما ارتآه صواباً وحتى العلماء، وكان حكمه في تلك المواضع نهائي لا يقبل النقاش. كقوله في تخطئة الكرملّي: "(وهو مُنكف في صومعته)، صوابه: (مُتَعَكف)" (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٢)، ويقول في التذكرة: "ومن الأغاليط التي يكثر ارتكابها قول بعضهم: (مُتَعَكف في صومعته) وهو خطأ، صوابه: عاكف أو مُتَعَكف أو مُتَعَكف" (تذكرة الكتاب: ١٣٤).

وهكذا، تحولت هذه المواجهة بين الكرملّي وداغر إلى معركة لغوية مكتملة الأركان، جسدت الصراع بين مدرستين فكريتين في التعامل مع اللغة وميراثها المعجمي، وأظهرت كيف يمكن أن يكون الدفاع عن اللغة ميداناً للجدل الحاد، لا يقل حرارة عن المعارك السياسية أو الفكرية.

فردّ الأب الكرملّي على هجوم داغر بمقال مطوّل بلغ نحو: ثلاثين صفحة بعنوان: (الخرافات والأغلاط الداغرية)، فصّل فيه الرد على ما جاء في مقال داغر، إلا أن الصحافة المصرية - كما صرّح الكرملّي - امتنعت عن نشره، بحجة الحفاظ على سمعة داغر (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٥٠). وأرى في هذا التصرف انحرافاً عن النزاهة العلمية التي تقتضي الحياد وإعطاء كل طرف حق الدفاع عن نفسه. فكما فتحت الهلال صفحاتها لمقال داغر الناقد، كان من الإنصاف أن تستقبل رد الكرملّي، لا سيما وأن رده لم يتضمّن إساءة شخصية، بخلاف ما فعله داغر، والذي بدا جلياً حتى في عنوان مقاله ذاته.

وما زاد من غرابة الموقف أن الصحف المصرية لم تكتف بمنع نشر رد الكرملّي، بل نشرت مقالات مسيئة إليه، بعيدة كل البعد عن أصول السجال العلمي، كما رأينا في المقالات المجهولة التي حملت طابع السخرية والهجاء، وهو ما دفع الكرملّي في نهاية المطاف إلى جمع ربوده وتوثيقها في مؤلف مستقل.

وقد افتتح الكرملّي مقاله بوصف طريف لكنه لافت، إذ أطلق على داغر صفة (البلاهة)، بمعناها الإيجابي القديم: (المطبوع على الخير)، قبل أن يبدأ في تفكيك مقاله النقدي نقطة نقطة. فبدأ أولاً بنقد عنوان مقال داغر (عود إلى بدء

شنشنة أعرفها من أزم)، مشيراً إلى أن العنوان يحمل خللاً لغوياً؛ إذ لا يصح أن يُقال: (عود على بدء)، بل الصواب أن يُقال: (عود إلى بدء)، كما أخذ عليه طول العنوان وتعقيده (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٥٢). ثم انتقل إلى تنفيذ ما جاء في مضمون المقال، فبدأ بقلب السحر على الساحر، حيث رد على انتقادات داغر لحديثه عن اليازجي والبستاني، متهماً داغر نفسه بأنه قد انتقص من شأنهما حين وصفهما بأنهما من (الذين جلوا في مضمار البراعة)، موضحاً أن (المضمار) في اللغة هو (موضع تضرع فيه الخيل قبل السباق)، بينما كان الأنسب أن يقول: (الميدان) أو (الحلبة). كما انتقد وصف داغر لهما بـ (الأقمار)، معتبراً أن الأقمار تستمد ضياءها من غيرها، وكان الأولى أن يصفهما بـ (الدراري)، أي النجوم اللامعة بذاتها (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٥٥).

وتوالى الكرمللي الردّ على مواضع النقد اللغوي التي وجهها له داغر، ثم وجه سهام النقد مباشرة إلى كتاب داغر (تذكرة الكاتب) ذاكراً فيه العديد من الأخطاء، مثل: استعمال (حكومة السودان) بدلاً من (دولة السودان). وقوله: (ظل ذلك دأبي مدة أربعين سنة)، والصواب: حذف كلمة (مدة). وقوله: (هي مكتوبة كلها تقريباً باللغة العربية)، والصواب: عند الكرمللي: (هي تكاد تكون مكتوبة باللغة العربية) (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٦٢)؛ وغيرها الكثير.

ولم يكتفِ بذلك، بل اتهم داغر بأنه استقى أغلب ملاحظاته من اليازجي، دون أن يُصرّح بذلك أو ينسبها إلى صاحبها، ما اعتبره تجاوزاً في الأمانة العلمية (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧٣). وقد ختم الكرمللي مقاله بحصيلة نقده التي بلغت (ستة وستين) خطأ، رصدها في كلام داغر، مشيراً إلى أنه لم يتطرق بعد إلى نقد كتابه بالكامل، بل اكتفى بما ورد في المقال، وذكر أن مهمة نقد (تذكرة الكاتب) قد تولّاها مصطفى جواد (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧٨). وهكذا، جاء رد الكرمللي مفصلاً، هادئ النبرة، مليئاً بالشواهد اللغوية، مع التزامه بأدب الخطاب وإنصاف المنهج، خلافاً لما اتسم به خطاب خصمه من حدة وهجوم شخصي.

واستجابةً لطلب الأب أنستاس الكرمللي، تولّى الدكتور مصطفى جواد مهمة التحكيم في السجال الذي دار بين الكرمللي وأسعد خليل داغر، فكتب مقالة علمية وافية بعنوان (بين أنستاس الكرمللي وأسعد داغر) بتاريخ ١١ يوليو ١٩٣٣، امتدت على مدى خمسة وثلاثين صفحة، افتتحها بتوضيح دافع تدخّله قائلاً: "شاء صديقي العلامة أنستاس ماري الكرمللي أن يجعلني حكماً فيما شجر بينه وبين بعض الأدباء، ثقة منه بي، وسكوناً إلى صراحتي، وإيقاناً بصديقي" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٤). وقد أشار جواد في مقاله إلى تصديده لكتاب (تذكرة الكاتب) لداغر، وما احتواه من أغلاط لغوية، بل وأكثر من ذلك، إلى أن بعض ما ورد فيه يرتد باللغة العربية إلى الجاهلية، حسب تعبيره (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٥).

ثم مضى يفنّد بالتفصيل جميع الكلمات التي عدّها داغر خطأً في كتابات الأب الكرمللي، مستعرضاً شواهد لغوية متنوعة تثبت صحة استعمالات الكرمللي، مستنداً في ذلك إلى: الآيات القرآنية والقواعد النحوية والصرفية، وأقوال الأئمة (ع). والآبيات الشعرية، وآراء أئمة اللغة. وكانت حججه دقيقة ومرتينة، لا سيما حين أثبت أن داغر نفسه استخدم بعض هذه التراكيب التي انتقدها أو مشابهها لها، وقد نقده عليها سابقاً، فقال عنه: "فإن قال قولاً، احتجنا عليه بمثله [أي في كتابه]" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٦). ومن الشواهد التي أوردها في هذا السياق، رده على داغر في مسألة قوله إن الصواب: (يعاونهم على إنشائها) بدلاً من (يعاونهم في إنشائها) التي استعملها الكرمللي، محتجاً بأن (عاون) لا تُعدّى بـ (في). فبين مصطفى جواد تصحيحه خطأ داغر حين منع كلمة (استقصاء) من التعدي في كتابه؛ كونها غير واردة في المعاجم، قائلاً: "ألم تر أنه قد منع في تذكرته أن يُقال (استقصاء) لأن أصحاب المعاجم لم يعدّوه بنفسه في مادة (ق) ص (ا)، فخطأناه في لغة العرب (٩، ٢٥)، واستشهدنا قول الإمام علي (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٢٣).

ثم خلص إلى نتيجة صريحة تعبر عن موقفه من السجال، قائلاً: "ولقد بان لنا أن تغليط الناقد للراهب العلامة تجن وتعامل منه عليه" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٧)، فلم يكن مقال مصطفى جواد مجرد تدخل توفيقى، بل مرافعة علمية محكمة، دافع فيها عن الأب الكرملى بقوة المنطق، ودقة الاستدلال، وروح الإنصاف، مؤكداً أن كثيراً مما عدّ خطأ في كلام الكرملى، إنما هو من صميم العربية، بل من أدوات البلاغة والبيان فيها.

وقد وجه الدكتور حسين نصار نقداً إلى الأب الكرملى بسبب تسميته لمقاله وكتابه بهذا العنوان، قائلاً: "ولعل في حذف (الأقدمين) من عنوان الكتاب في هذا النص تخلصاً من التناقض في الحكم إذا ما أثبت هذا اللفظ على أن ما لا خلاف فيه هو أن للغويين الأقدمين أوهاماً في اللغة، فإن الذين دونوا اللغة ورتبوا وأخذوها عن كتبها من العرب لم يكونوا في عصمة عن السهو والغلط والتحريف، ولكنه قليل إلى جانب الكثير من إفادتهم وجهودهم" (المعجم العربي: حسين نصار: ٧٤٨). وقد أيده في هذا الرأي الدكتور محمد ضاري حمادي، إلا أنني لا أجد في عنوان مقال الكرملى ما يدعو إلى الاعتراض، إذ لم يكن هو أول من تناول الأقدمين بالنقد؛ فقد سبقه إلى ذلك كثيرون. بل إن الكرملى، كما أوضح الدكتور حمادي، لم يوجه نقده إلى الأقدمين أصلاً، بل خص به المتأخرين والمحدثين، حيث يقول: "كان كثير منها تغليط لرجال من المتأخرين كابن منظور والفيروز آبادي والزبيدي، ومن المعاصرين له كبطرس البستاني وسعيد الشرتوني وعبد الله البستاني" (حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث: ١٠٥).

المبحث الثاني

الجانب التطبيقي

وسنعرّج - في هذا الموضع - على جملة من الالفاظ والتراكيب التي كانت ميداناً للنقد والتخطئة في هذه لمساجلة، مستعرضينها بالنظر والتحليل، ومقسمين إياها وفق مستويات اللغة، لنقف على طبيعة الأخطاء لمزعومة، ونجلي مواضع الصواب والخطأ في معاركهم البيانية:

أولاً: المساجلات الصرفية:

١. اسم الفاعل من (انفعل) المطاوع

(مُنْعَكِفٌ في صومعته) أم (مُعْتَكِفٌ في صومعته)

انقد أسعد داغر قول الأب الكرملى (مُنْعَكِفٌ في صومعته) والصواب عنده: (مُعْتَكِفٌ) دون أن يذكر السبب (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٢). فرد عليه الكرملى بقوله: "والمسكين لا يفهم المعاني فتلتوي عليه المباني ف(انعكف) هنا مطاوع (عكف)، وهو غير (اعتكف) وشرط المطاوعة قبول أثر الفعل وهو هنا ظاهر وافر" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧٠).

وفي تحكيم مصطفى جواد وضح أن الناقد: "كان حرياً أن يذكر علة التخطئة وسبب التصويب فهل هما إغفال المعاجم اللغوية ل(انعكف)؟ لئن كانوا قد اهتموا سماعاً لقد تركوا قياساً يجري على رغم الجامدين مع الزمان وتجدد المرافق والآلات ف(انعكف) مطاوع (عكفه) يقال: (عكفه فانعكف، وزجره فانزجر، وخدعه فانخدع، وجفله فانجفل، وجدله فأنجدل، وقلبه فانقلب، وظلمه فانظلم) وما يصعب استقصاؤه على أن شرط القياس قبول أثر الفعل والانعكاف من هذا الباب"، وقد استدلل ب(انجرح) وهي كذلك غير موجودة بكتب اللغة لكنه مستعمل، وجاء في كلام الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السالفي، ثم أردف: "فتخريج كلام الأب (عكفه الله أو عقله في صومعته فهو منعكف فيها) كما قيل هو (منصب في الكلام ومنبعق فيه)" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٢٦).

النقد:

إن انتقاد أسعد داغر لقول الأب الكرملّي: (مُنْعَكِفٌ في صومعته) وتعديله له بـ(مُعْتَكِفٌ) يفتقر إلى التأسيس اللغوي المتين، إذ لم يُبيّن: لماذا (منعكف) خطأ؟ هل الكلمة غير واردة في المعاجم؟ هل هي على غير قياس معروف؟ أم أنها استخدام غير فصيح أو مولّد؟ مكتفياً بطرح بدائل يراها صحيحة، فكان ينبغي عليه أن يُسند رأيه إلى دليل نحوي أو صرفي أو معجمي. فالحكم بلا تعليل يضعف الحُجّة مهما كانت سليمة في ظاهرها.

ويدخل انتقاده هذا ضمن إطار محاولته إلزام الكرملّي بما دونه هو نفسه في تذكرته، لا مجرد الاعتراض على اللفظ من الناحية اللغوية فحسب. فقد جاء في التذكرة: "ومن الأغاليط التي يكثر ارتكابها قول بعضهم: (مُنْعَكِفٌ في صومعته) وهو خطأ، صوابه: عاكف أو مُتَعَكِفٌ أو مُعْتَكِفٌ" (تذكرة الكتاب: ١٣٤).

ويبدو أن داغر أخذ هذا المنع من الحريري فكما أن الحرير منع قولهم (أنفسد) من (فسد) وقولهم: (انضاف) من (ضاف) منع هو أيضا (منعكف) من (انعكف) لعدم وجود (انعكف) في المعاجم العربية، يقول الحريري في درته: "ويقولون: انضاف الشيء إليه وانفسد الأمر عليه. وكلا اللفظين معرة لكاتبه والمتلفظ به؛ إذ لا مساغ له في كلام العرب ولا في مقاييس التصريف. ووجه القول إن يُقال: أضيف الشيء إليه وفسد الأمر عليه، والعلة في امتناع (انفعل) منهما أن مبنى فعل المطاوعة المصوغ على (انفعل) أن يأتي مطاوع الثلاثية المتعدية كقولك: سكبته فانسكب وجذبته فانجذب وقدته فانقاد وسقته فانساق ونظائر ذلك" (درة الغواص في أوام الخواص: ٤٥. شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي: ١٨٤).

وقد برر الأب معنى عبارته كون داغر لم يفهم معناها وأن (انعكف) صيغة مطاوعة من الثلاثي (عكف) مميزاً بين (انعكف) وزن (انفعل) و(اعتكف) وزن (افتعل)، وبين جواد في تحكيمة أن سبب الخطأ عند داغر هو عدم ورود صيغة (انفعل) في المعاجم العربية، ثم ذهب إلى ما ذهب إليه الكرملّي من جواز مطاوعة (انفعل) من (فعل) الثلاثي على وفق القياس، وأن لم يرد في السماع.

فالمطاوعة في النحو: "أن تُريدَ من الشيء أمراً ما فتبلّغه" (المتع الكبير في التصريف: ١٢٦)، وهو "حُصُولُ فعلٍ عن فعل، فالتأني مطاوع لأنّه طواع الأول والأول مُطاوع لأنّه طواع الثاني" (الكليات: ٨١٠)، فيدل الفعل الثاني على تأثر الفاعل بالفعل الأول. ومن صيغ المطاوعة (انفعل وافتعل)، يقول السيرافي: "باب ما طواع الذي فعله على (فعل) يكون على (انفعل وافتعل) والباب فيه انفعل، وافتعل قليل، تقول: كسرتَه فانكسر، وحطمتَه، فانحطمت، وحسرتَه فانحسر، ودفعته فاندفع، ومعنى قولنا: مطاوعة أن المفعول به لم يمتنع مما رامه الفاعل" (شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤ / ٤٤٥). وجاء في المخصص: "تذكر بناء ما طواع: فالذي يكون فعله على (فعل) يكون على (انفعل وافتعل) والباب فيه انفعل وافتعل قليل تقول كسرتَه فانكسر وحطمتَه فانحطمت وحسرتَه فانحسر ودفعته فاندفع، ومعنى قولنا مطاوعة: أن المفعول به لم يمتنع مما رامه الفاعل، ألا ترى أنك تقول فيما امتنع مما رمته: دفعته فلم يندفع وكسرتَه فلم ينكسر أي أوردت أسباب الكسر عليه فلم تُؤثر وتقول شويته فانشوى وبعضهم فاششوى بمعنى انشوى وقد يُقال اششويته في معنى شويته: أي اتخذته مشويًا وكذلك أطبخت في معنى طبخت: أي اتخذت طبيخاً وتقول غممتَه فاغتم وانغم عريبةً وصرفته فانصرف" (المخصص: ٣٠٧/٤).

ومن شروط مطاوعة (انفعل) من (فعل) قبول أثر الفعل، جاء في شرح الشافية: "أقول: باب (انفعل) لا يكون إلا لازماً، وهو في الأغلب مطاوع (فعل)، بشرط أن يكون (فعل) علاجاً: أي من الأفعال الظاهرة، لأن هذا الباب موضوع للمطاوعة، وهي قبول الأثر، وذلك فيما يظهر للعيون كالكسر والقطع والجذب أولى وأوفق، فلا يقال: علمتُه فانعلم، ولا فهمتُه فانفهم" (شرح شافية ابن الحاجب: ١ / ١٠٨). واثبت أحمد مختار عمر جواز مطاوعة الفعل على (انفعل) وإن لم يكون من الأفعال العلاجية بقوله: "وأجاز المجمع نفسه (انعدم) مطاوعاً لـ (عدم) غير الدال على معالجة حسية؛ وعلى

هذا يجوز اشتقاق (انفعل) لمطاوعة (فعل) الثلاثي المتعدي غير الدال على معالجة حسية كانعكف" (معجم الصواب اللغوي: ١/ ١٦٥).

والفعل (عكف) وزن (فعل) ورد متعدياً ولازمًا بمعنى (الحبس والملازمة) فسواء اشترط العلماء اللزوم أم التعدي في المطاوعة يجوز مطاوعته على (انفعل) لمطاوعة (فعل) الثلاثي المتعدي غير الدال على معالجة حسية كانعكف" (معجم الصواب اللغوي: ١/ ١٦٥).
 يقال: عكف يعكف ويعكف عُكُوفًا، وذلك اقبالك على الشيء لا تتصرف عنه" (مقاييس اللغة: ٤/ ١٠٨)، وفي المصباح: "وعكفتُ الشيءَ أعكُفُهُ، حبسُهُ، ومنه الاعتكاف وهو (افتعال)؛ لأنه حبسُ النَّفسِ عن التصرفات العادية وعكفتُهُ عن حاجته: منعه" (المصباح المنير: مادة عكف). وفي القاموس: "عكفهُ يَعكُفُهُ وَيَعكُفُهُ عكُفًا: حَبَسَهُ" (القاموس المحيط: ٨٣٩)، وفي التاج: "عكفه يعكفه بالضم ويعكفه بالكسر عكفاً: حبسه ووقفه، ومنه قوله تعالى: والهدى معكوفاً. يقال: ما عكفك عن كذا قاله الجوهري، وفي التهذيب: يُقال: عكفتُهُ عكفاً، فعكف يعكف عُكُوفًا، وهو لازمٌ" (تاج العروس: ٢٤/ ١٧٩). لذا فإن (انعكف) وزن (انفعل) بمعنى (انقطع وانزوى واعتزل) مطاوع (عكف) أي أطاع الفعل وتأثر به فلزمه واعتزل (الزمته العكوف فانعكف)، قياسياً ولا غبار عليه، وأن اسم الفاعل منه (مُنْعَكِف) بحسب قاعد اشتقاق اسم الفاعل من غير الثلاثي، بإبدال حرف المضارع ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، فإن (مُنْعَكِف) في صومعته) بمعنى (اعتزل فيها وانزوى) صحيح من حيث الصياغة الصرفية والدلالة اللغوية.

وإن استعمل اسم الفاعل (مُنْعَكِف) مألوف في السياقات الأدبية، ولا سيما في وصف من يعتزل الناس، مما يجعل إنكاره دون سبب غير مقبول، جاء في (الكامل في التاريخ): "إِنَّ أُوْرْتِكَ صَاحِبَ أَدْرِيْجَانَ مُنْعَكِفٌ عَلَى شَهْوَةِ بَطْنِهِ" (الكامل في التاريخ: ١٠/ ٣٩٦)، وفي (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور): "وقالوا إن معنى قوله تعالى (ماء دافق) أي مندفق وذلك أيضاً (اسم فاعل) من (أنفعل) نحو: (أَنْطَلَقَ فهو منطلق) و(انعكف فهو مُنْعَكِف) وما جرى هذا المجرى" (الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: ١٩٥)، وفي (البداية والنهاية): "وَقَدْ بَلَغَ يَزِيدٌ أَنَّ ابْنَ الرُّبَيْرِ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: يَزِيدُ الْقُرُودِ، شَارِبِ الْخُمُورِ، تَارِكِ الصَّلَاةِ، مُنْعَكِفِ عَلَى الْقِيَمَاتِ" (البداية والنهاية: ٢١٩/٨)، وفي (عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ٥٦٥ - ٦٢٨ هـ): "هذا وغياث الدين مُنْعَكِفٌ عَلَى لِدَاتِهِ" (عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ٥٦٥ - ٦٢٨ هـ: ٤/ ١٠٥).

وأخيراً يقرّ مجمع اللغة العربية المصري بقياس مطاوعة (انفعل) من (فعل) المتعدي يقول أحمد مختار عمر: "أقرّ مجمع اللغة المصري قياسية (انفعل) لمطاوعة (فعل) المتعدي الدال على معالجة حسية. ولكن أورد ابن سيده في المخصص: (عَمَمْتُهُ فَاغْتَمَ وَانْغَمَ عَرَبِيَّةً)، وفي القاموس والتاج: (عَمَمَهُ يَغْمُهُ غَمًّا فَاغْتَمَ وَانْغَمَ، حَكَاهُمَا سَبِيْبِيَّةً)، وأجاز المجمع نفسه «انعدم» مطاوعاً لـ (عَدِمَ) غير الدال على معالجة حسية؛ وعلى هذا يجوز اشتقاق (انفعل) لمطاوعة (فعل) الثلاثي المتعدي غير الدال على معالجة حسية كانعكف" (معجم الصواب اللغوي: ١/ ١٦٥). نخلص من ذلك إلى أن قول الأب الكرمل: (منعكف في صومعته) سليم لغوياً وصرفياً، وأن أسعد داغر جانب الصواب حين عدّ ذلك من الأغلاط، لعدم تعليقه وعدم دقته في التمييز بين الصيغ الصحيحة والمقبولة. والنقد السليم يتطلب الاستدلال من المعاجم، والتمييز بين الصواب الأفضح، والصواب الصحيح الأقل استعمالاً، وهو ما لم يفعله داغر في هذا الموضوع.

٢. النسبة إلى الجمع

(الأسقاطي) أم (السقطي)

انتقد أسعد داغر قول الكرملّي: (الأسقاطي) والصواب عنده: (السقطي) واكتفى بقوله: "كما لا يخفى" (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٣). وفي رد الأب الكرملّي ميز بين (السقطي) و(الأسقاطي) بقوله: "(السقطي) الذي نشير إليه غير (الأسقاطي) الذي نريده ف(الأسقاطي) على ما جاء في مستدرك تاج العروس لمادة (س ق ط) منسوب إلى جمع (سقط) قال: السقط محرّكة: ما تهوون به من الدابة بعد نبحها كالقوائم والكرش والكبد وما اشبهها والجمع (أسقاط) وبائعه (أسقاطي)، كأصاري، وأنماطي، وقد نسب هكذا شيخ مشايخنا العلامة المحدث المقرئ الشهاب أحمد الأسقاطي الحنفي، ثم أردف عن (السقطي): "وفي الصحاح: (السقط) رديء المتاع، وقال ابن سيده: سقط البيت خرثيه لأنه ساقط عن رفيع المتاع، والجمع (أسقاط) وهو مجاز، وقال الليث: جمع سقط البيت أسقاط نحو: الإبرة، والفاس، والقدر، ونحوها، وقيل السقط ما ننول بيعه من تابل ونحوه، وفي الأساس نحو سكر وزبيب" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧٧)، واستدل على كلامه هذا بقول الشاعر:

وما للمرء خير في حياةٍ إذا ما غدَّ من سقطِ المتاع

وذهب إلى إن بائع سقط التابل هو (السقاط) ككتان والسقطي محرّكه، ويختم رده بتوجيه نصيحة إلى داغر مبطنة بنقذ لاذع وتوبيخ، يقول فيها: "أفهمت الآن الفرق بين السقطي والأسقاطي فالأول غير الثاني وبينهما فرق عظيم، فإلى متى نعلمك أوائل الأمور وقد بلغت من السن عتياً؟ ولهذا انصحك أن تعني بإصلاح ما تكتبه ولا تتطاول على غيرك ذلك التطاول الذي أصح فيك (شنشنة عرفها من أخزم)" (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧٧).

وحين حكّم مصطفى جواد بينهما أجاز النسب بالألفاظ الثلاثة: (الأسقاطي، والسقطي، والسقاط) بقوله: "قال الأب العلامة: (الأسقاطي) قال الناقد: (الصواب السقطي كما لا يخفى) فأوجب جائزاً وفرض مرخصاً فيه، فالأسقاطي والسقطي والسقاط كجبار سواء وللناس الخيار"، ثم أردف: "فإن كان يرى (الأسقاطي) غلطاً فقد كان واجباً عليه أن يصحح في حاشية ص ١٠١ من تذكرته قوله: (قال ابن الجواليقي البغدادي) بابن الجواليقي، ويذكر للناس أن هذا العالم الذي نقل قوله في الفرق بين العام والسنة لم يدرس باب النسبة فنسب نفسه خطأ، فمن الحقيقة أن النسبة إلى الجمع المحترف بمسماه مقيسة مطردة" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٤١)، وأشار إلى مقالته التي نشرها في مجلة (المعرفة) والتي تناول فيها النسبة إلى الجمع، وعدّ أمثلة كثيرة منها: الأثوابي، والأمشاطي، والأنماطي، والأصباغي،.... وهي حرف رجال مترجمين بهذه النسبة، وقدم أمثلة كثيرة من الأسماء، ثم ذكر شروط النسب إلى الجمع بقوله: "على أن العلماء أجازوا النسبة إلى الجمع بوجود العلمية كالأنجاري والأوزاعي والمعارفي،... أو الميل الغالب: كالأخباري والشعوبي وبوجود غيرها" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٤١).

وانتهى إلى القول: "فاعترض الناقد غير صحيح والنسبة قد تغيرت عما كانت عليه بحسب المرافق المدنية فقد قالوا: (بحيى الحصكافي) نسبة إلى حصن كيفا و(الكفر طابيّ والنهر ملكي والنهر خالصي، والخبز أرزي نسبة إلى خبز الأرز والماوردي إلى ماء الورد) والحاجة تدعو إلى القياس ومن أنكر القياس لم يلتفت إليه الناس وحطم الزمان إنكاره وأفكاره" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٤٢).

النقد:

داغر لم يُفصل سبب رفضه للنسبة (الأسقاطي)، بل اكتفى بعبارة عابرة (كما لا يخفى)، وكان الصواب معروف وظاهر لمن له أدنى دراية، فلم يسند اعتراضه بتعليل صرفي أو لغوي واضح، مما يضعف حجته علمياً رغم ثقته بنفسه؛ لأن هذا يُعد قصوراً في المنهج العلمي. فاللغة ليست مبنية على الذوق الشخصي، بل على قواعد صرفية ونحوية؛ لذا يظل نقد داغر ناقصاً. ويبدو أنه استوحى هذا الخطأ -بحسب رأيه- من الحريري الذي منع الخواص من قولهم: (صُحفي) بالنسبة إلى الجمع (صُحف)، والصواب عنده: (صُحفي) (ينظر: شرح درة الغواص للخفاجي: ٥٥١).

الكرملي عارض داغر ورأى أن هناك فرقاً دلالياً حقيقياً بين (السقطي) و(الأسقاطي) وإن اشتركا في الأصل الاشتقائي (س ق ط): ف(السقطي) نسبة إلى (السَّقَط)، وهو في المعاجم: (رديء المتاع) أو سقط البيت: أدواته الرديئة، أو ما يُستعمل في التوابل ونحوها. أما (الأسقاطي): نسبة إلى جمع (السقط): (الأسقاط)، أي البضائع الرديئة المأكولة التي تسقط من الذبيحة كالكد والكرب. وهذا الجمع ورد في مستدرك التاج. وأطلق على من يبيع هذه الأشياء اسم (أسقاطي)، نسبة إلى الجمع (أسقاط). والنسبة إلى المفرد لا يعطي المعنى المطلوب. وقد جاء كلامه مدعوماً، بالنصوص المعجمية التي تميز بين الكلمتين على أساس دلالي (نوع السلعة) وصرفي (طريقة النسب). والنسبة إلى المفرد لا يعطي المعنى المطلوب.

أما مصطفى جواد فيرى أن النسبة إلى الجمع (كمهنة أو حرفة أو صناعة) أمر مقيس مطرد في العربية. ويقر بأن قول الكرملي: (الأسقاطي) قياس صحيح مثلما نقول: الأثوابي (نسبة إلى الأثواب)، والتَمَارِي (من التمر)، والطوابيقي (من الطوابيق: الطوب)، والجواليقي (من الجواليق: جمع جوالق)، وأشار إلى تناقض داغر إذ لو كان داغر يرى أن النسب إلى الجمع خطأ، فلماذا نقل نسبة (الجواليقي) ولم يُعلق؟ وهو رأي لغوي قوي مبني على القياس الصرفي والمنهج المعجمي، ويستند إلى مبدأ فقهي لغوي: (الحاجة تدعو إلى القياس، ومن أنكر القياس لا يُلتفت إليه) وهو من أصول التفكير اللغوي عند العلماء المتأخرين، وخاصةً من تأثر بمنهج ابن جني والسيوطي، فهو يهاجم فكرة تضيق ما وسَّعه الاستعمال، رده هذا على أسعد داغر يُمثل درساً في القياس الصرفي القائم على الحرفة والعرف.

وإذا عدنا إلى كتب اللغة والمعاجم نجد علمائنا الأقدمين اختلفوا في النسبة إلى الجمع، فالأصل عند البصريين رد الجمع إلى واحده؛ ولكن أجازوا النسبة إليه إذا قصد به العلمية أو ما جرى مجرى العلم كالمهنة والحرفة، يقول أبو علي **الفارسي**: "أبنية الجَمْع إذا نُسب إليها، لم تَحُلْ من أن يُرادَ بها الجَمْع الذي تَزِيدُ عدته على الأحادِ، أو يُرادُ به اسمٌ واحدٌ. وإن كان البناء بناءً جَمْعٍ، فالضربُ الأوَّلُ: يقع فيه النُسبُ إلى الواحدِ، وذلك قولك في النسبِ إلى المساجِدِ: مسجديّ، وإلى العُرَفَاءِ، عَرِيفِيّ، جُمُعَةٍ وَعَرِيفٍ وَمَسْجِدٍ. وكذلك تقولُ في النسبِ إلى الفَرَائِضِ: فَرَضِيّ، لأنك تُرَدُّه إلى فَرِيضَةٍ. فأما قولهم: في الأنصارِ (أنصاريّ) فلم يَرُدُّوه إلى الواحدِ؛ لأنَّ هذه الصفة صَارَتْ غَالِبَةً عليهم فَصَارَتْ بمنزلةِ الأعلامِ كقولهم: نابغةٌ. ومن ثمَّ قال مَنْ قال، في الأبناء: أبنائي. ومن رَدُّه إلى الواحدِ قال: بَنَوِيّ جَعَلَهُ مثلَ فَرَضِيّ. وقالوا في الأعرابِ: أعرابيّ؛ لأنك لو رَدَدْتَهُ إلى عَرَبٍ لَزِدْتَ الاسمَ عُمومًا. وتقولُ في النسبِ إلى الأنباطِ: نَبَطِيّ فَرَدُّهُ إلى الواحدِ وأما. الضَّرْبُ الثاني: وهو ما يُرادُ به اسمٌ واحدٌ وإن كان البناءً للجَمْعِ فنحو النُسبِ إلى مدائنَ ومَعَاوِرَ، تقول: مدائني ومَعَاوِرِيّ؛ لأنَّ مَعَاوِرَ اسمٌ رجلٍ كما أن مدائنَ اسمٌ بلدٍ، ومن ثمَّ قالوا في الأثمارِ: أنماريّ وفي كلابِ: كلابي وفي ضبابِ: ضبابي" (التكملة للفارسي: ٢٦٨، وينظر: شرح المفصل: ٤٧٢/٣. وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٩/ ٤٧٢٨).

أما الكوفيون فقد أجازوا النسبة إلى الجمع مطلقاً لكثرة السماع فيه، يقول الشهاب الخفاجي: "قال ابن بري كونه لا ينسب إلى الجمع قول البصريين وهو المشهور، وخالفهم الكوفيون فجوزوا النسب إلى الجمع مطلقاً" (ينظر: شرح درة الغواص للخفاجي: ٥٥١، والنحو الوافي: ٤/ ٧٤٢).

وأجاز بعض المحدثين النسبة إلى الجمع، يقول أحمد مختار عمر: "من المؤلف في لغة المعاصرين النسب إلى بعض جموع التكسير على لفظها، مثل: أممي، ودولي وصُخفي، وكُتبي، وغير ذلك. ويخطئ الكثيرون هذا مستنديين إلى رأي البصريين الذين يُحتمون رد الجمع إلى مفرده أولاً، ثم النسب إلى المفرد والأولى في هذا اتباع رأي الكوفيين الذي يسمح بالنسبة إلى الجمع على لفظه؛ لأن هذا يفتح باباً للتوسع يفيد ولا يضر" (أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين: ٧٢، وينظر: العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب: ١٥٤)، وأجاز محمد العدناني قولهم: (مباحث أخلاقيّة وحُقيّة) (ينظر: الأخطاء اللغوية الشائعة: ٨٥)، ويقول محمد عبد الرزاق: "إذا كان النسب إلى المفرد لا يعطي المعنى المراد والذي يتأتى بالنسب إلى الجمع فإن النسب إلى الجمع يكون أولى" (الأخطاء اللغوية الشائعة في الأوساط الثقافية: ٢٥٢).

فأجاز المجمع العلمي المصري النسبة إلى الجمع لكثرة أمثله وشيوعها، ونصه: "إن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أبين وأدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد، بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة إلى المفرد إلى مذهب الكوفيين المترخصين في إباحة النسبة إلى الجمع؛ توضيحاً وتبييناً" (النحو الوافي: ٧٤٢/٤، وينظر: الأخطاء اللغوية الشائعة: ٨٥، ومعجم الخطأ والصواب في اللغة: ١٣١).

نستخلص أن النسبة إلى الجمع مقبولة وجائزة عند أغلب النحويين واللغويين إذا كان الجمع يدل على مهنة أو حرفة أو صناعة، مثل: الجواليقي، الكرابيسي، الطيالسي. أو يدل على مكان أو عرف اجتماعي: كالماوردي، الكفر طابقي، النهر خالسي. لذا في (الأسقاطي) نسب مقيس لغويًا ومأثور استعمالاً إلى جماعة (الأسقاط) الذين تخصصوا ببيع (السقط) وهي بقايا الذبيحة كالكد والكرب، فهي مهنتهم (بائع الأسقاط) والنسبة هنا إلى الجمع أبين وأدق، جاء في التاج: "والسقط، مُحَرَكَةٌ: ما تُهوون به من الذابّة بعد ذبحها، كالفوائم، والكرش، والكبد، وما أشبهها، والجمع أسقاط. وبائعه: (أسقاطي)، كأنصاري وأنماطي. وقد نسب هكذا شيخ مشايخنا العلامة المُحدِّث المُفَرِّق الشَّهاب أحمد الأسقاطي الحنفي (التاج: ٣٦٩/١٩). و(السقطي) نسبة سليمة إلى المفرد (سقط)، وهي كذلك شائعة. لكنها لا تُبطل (الأسقاطي)، بل تشير إلى معنى أوسع أو مختلف نسبياً. لذا فالكرمي أصاب، وداغر استعجل بالاعتراض دون تعليق. أما مصطفى جواد، فقد قدم أعمق دفاع علمي.

ثانياً: المساجلات النحويّة

١. (فقط) التوكيدية للاكتفاء

(لم تنحصر في القاهرة فقط) أم (لم تنحصر في القاهرة)

قال الأب الكرملّي: (لم تنحصر في القاهرة فقط)، فانتهده أسعد داغر قائلاً: "والصواب (في القاهرة؛ لأن معنى الانحباس أفاده الفعل (تنحصر) وأغنى عن (فقط)" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١١).

فعلق الأب الكرملّي قائلاً: "ومن أي وقت منع استعمال التوكيد، فقولنا: (فقط) توكيد للانحصار، كما قال مختار الصحاح في مادة (ص ح ب): (لم يجمع فاعل على فعالة إلا هذا الحرف فقط) فقد أكد الحصر بعد ذكر أداته فما قول الأستاذ داغر؟" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٦٨)، وقد استدل على وجود التوكيد في معجم التاج والشعر أيضاً.

فنتع الدكتور جواد كلام داغر بالعسلة وأشار إلى أن هذا الخطأ ذاته أخذه على الكتاب في تذكرته، ثم يأخذ بتقنيده رأيته بقوله: "ومضمون كلامه وجوب رفع التوكيد من العربية، يلي على أهلها! ورفع يستوجب إهمال مادة تأكد ومرادفها، وحذف باب التوكيد من كتب النحو ليقبل أجر الطبع والورق، ومع هذه البلية السوداء والداهية الدهيئة نسأل الناقد أن يذكر

لنا كلاماً فيه (فقط) لنرى كيف يستعملها هو؟ لأن كلامه يوجب أن تهمل أبدأ، مع أنها ارتجلت لتوكيد الاكتفاء فكيف لا تستعمل لما وضعت له؟". واستدل بما جاء في مختار الصحاح من استعمال ل(فقط) بعد أداة الحصر، وبعد التوكيد المعنوي ب(واحدة)، وبعد التوكيد ب(أن) ثم قال: "فما كان أولى الناقد بترك هذه التكلفات والتمحلات!!" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٢٤).

النقـد:

ينطلق داغر من تحليل دلالي للفعل (انحصر)، ويرى أن: (انحصر) يدل على (القصر) ويساوي (فقط) في المعنى. وبالتالي إدخال كلمة (فقط) بعده فيه تكرار دلالي أي أنه تأكيد لما هو متضمن في الفعل نفسه، مما يعده داغر حشوًا لا طائل تحته. وسبق وإن نقد داغر الكتاب على استعمالهم ل(فقط) في تذكرته بقوله: "ويكثر من استعمال (فقط) بعد أدوات الاستثناء والأفعال التي تفيد معنى الحصر، فيقولون: (لم يَزُرْنَا إِلَّا ثَلَاثَةَ رِجَالٍ فَقَط) و(ما رأيناهُ غَيْرَ مَرَّتَيْنِ فَقَط) و(ما قَصَرْنَا جَرِيدَتَنَا عَلَى هَذِهِ الْمَبَاثِحِ فَقَط). فزيادة (فقط) في مثل هذه الأمثلة وأشباهها حشو لا فائدة له، والكلامُ يَسْتَقِيمُ كُلَّ الاستقامة بِتَرْكِهَا" (تذكرة الكاتب: ٤١، و١٧٣). ويقرُّ الأب الكرمل في دفاعه بأن (فقط) توكيدٌ مشروع لمعنى الحصر واستعمالها شائع حتى في المواضع التي يكون الحصر مفهوماً فيها من السياق أو الفعل، واستدعى شواهداً لغويةً ومعجميةً وشعريةً لإثبات مشروعية هذا التوكيد.

وقدم الدكتور جواد دفاعاً بلاغياً ومعجمياً مفصلاً، مُصوراً فيه داغر بأنه من حيث لا يشعر، يطالب بحذف باب التوكيد من النحو العربي، لأنه يرى (فقط) زائدة لا حاجة لها، مع أن وظيفتها توكيد الاكتفاء أو الحصر، وهي وظيفة معتبرة في البلاغة. ومستشهداً بما جاء في مختار الصحاح من استعمال (فقط) بعد أدوات الحصر مثل: إلا، وبعد ألفاظ التوكيد مثل: مرة واحدة، مما يبطل اعتراض داغر جزئياً. وقد أباح عبد القادر المغربي هذا الاستعمال في نقده لداغر بقوله: "وعاب قولهم: (ما رأيناه غير مرتين فقط) وقال: لا حاجة لكلمة (فقط) لصحة الكلام بدونها. نعم يصح؛ ولكن قد يقصد بها زيادة التأكيد كما جوزوا أن يقال: (رأيتَه مَرَّةً فَقَط) مع أنها لو حذفنا لصحَّ المعنى وفهم معنى الوحدة" (نقد مقال تذكرة الكاتب: عبد القادر المغربي، مجلة المجمع العلمي العربي: مجلد ٤، ١/٣٠٩).

وأرى أن أسعد داغر لم يفرق بين الخطأ الأسلوبى والخطأ اللغوي، فعبارة الكرمل سليمة من حيث التركيب والمعنى، وإن كان يمكن الاستغناء عن (فقط) دون أن يتأثر المعنى، والكرمل لم يقل: (انحصرت فقط في القاهرة)، بل قال: (لم تنحصر في القاهرة فقط)، وهي صيغة نفي قصر، بمعنى أن الانتشار لم يكن محصوراً في القاهرة وحدها، و(فقط) تُستخدم فيه لتوكيد معنى النفي، فهي هنا ليست زائدة ولا مكررة، بل متممة للسياق الإنكاري، كما في: (لم يكن ذلك لزيد فقط، بل لعمرو أيضاً) وهذا الاستخدام سليم جداً.

واعترض داغر في غير محلّه فاللغة العربية غنية بالأساليب التوكيدية، وهي ليست مقصورة على (قد) أو (إن)، بل تدخل في ذلك الكلمات الدلالية مثل (فقط)، و(مجرد)، و(بعينه)، ونحوها. والاستعمال الشائع عند الفصحاء يقف ضد ما يراه داغر؛ فاللغة تُقاس بالسماع والاستعمال، لا فقط بالتحليل الذهني الجاف، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ثم قال بعدها: ﴿أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ﴾ رغم أن (الموت) داخل في (خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ). في هذا دليل على استعمال القرآن لأسلوب التوكيد، وجاء في العين: "لا تعمل الشفتين في شيء من الخروف الصَّاحِ لآ في هذه الأحرف الثلاثة فقط" (العين: ١/١٢)، وفي غريب الحديث: "لا يقتصَر على طلب النَبِيَّةِ فَقط" (غريب الحديث: أبو عبيد: ٣/٤٧٨)، وقال ابن سعد في طبقاته: "فلم يذكر المؤلف سوى اسم كل منهما فقط" (الطبقات الكبير:

ابن سعد: ١٧)، وفي الصحاح: "تقول: ما رأيته إلا مرة واحدة ففقط" (الصحاح: ١١٥٣/٣). وغيرها الكثير من استعمالات اللغويين القدماء لـ(فقط) بعد الحصر والتي تثبت صحة عبارة الكرملية.

٢. دون

(وَيَتْرُكُ دُونَهَا حَسَنًا) أم (وَيَتْرُكُ مَا دُونَهَا حَسَنًا)

قال الأب الكرملية: (وَيَتْرُكُ دُونَهَا حَسَنًا)، فاعترض أسعد داغر عليه وقال: "والصواب: ما دُونَهَا حَسَنًا" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٢). فجعل الأب انتقاد داغر له من قصر نظره في اللغة لأن (دون) لا تأتي ظرفاً فقط، بل تأتي وصفاً واسماً كذلك بقوله: "ومن الأمور التي تدل على قصر نظره في اللغة أخذه علينا قولنا: (ويترك دونها حسناً) واصلاحه بقوله: (ما دونها حسناً)؛ لأنه يعتبر (دوناً) ظرفاً لا اسماً، مع أنها جاءت وصفاً، كقوله: (رجل دون وشيء دون (المصباح) وجاءت اسماً بمعنى الحقيير الخسيس" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٧١)؛ واستشهد على كلامه بقول الشاعر:

إذا ما غلا المرء رام الغلا وَيَقْنَعُ (بالدُونِ) مَنْ كَانَ (دُونًا)

حكّم الدكتور جواد بينهما ودافع عن الكرملية وقضى بصحة عبارته، وقال بتهكم عن سبب منعها عند داغر: "لأنه قضى على العرب ألا يستعملوا (دون) إلا ظرفاً وأن يتركوا (دون) بمعنى غير حسن وهين، ولكن الراهب العلامة لم يُدْعِن لقضائه الظالم فاستعمل (الدون)"، واستشهد على صحة كلامه بقول الزمخشري، وابن أبي الحديد (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٢٩)، ونقل عن الجوهرى نفس البيت الشعري المذكور أعلاه الذي استشهد به الكرملية.

النقد:

العبارة التي دار حولها السجال بين الأب الكرملية وأسعد داغر هي قول الكرملية: (يترك دونها حسناً) واعتراض داغر بأن: (الصواب: ما دونها حسناً) أي الذي أقل منها حسناً؛ ظناً منه أن (دون) مجرد ظرف مكان، ولم يلتفت إلى تنوع وظائفها النحوية. واللغة العربية، كما هو معلوم، تتسع لاستعمال الكلمات في وظائف متعددة حسب السياق: (ظرف، اسم، حال، صفة...).

مما دفع الأب الكرملية إلى الدفاع عن عبارته، ووصف داغر بقصر النظر في اللغة؛ لأن (دون) ليست حكرًا على الظرفية فقط، بل هي أيضًا اسم بمعنى (الحقيير الخسيس)، وقد تُستعمل صفة (نعتًا)، مستعرضًا شواهد لغوية فصيحة على صحة كلامه، وانحاز الدكتور مصطفى جواد إلى الكرملية في تحكيمه بينهما، مُسَفِّها اعتراض داغر وتضييقه دلالة (دون)، ومادحًا الكرملية على استعماله الكلمة في وجهها الصحيح وفقًا لأصول العربية واستعمالاتها المتعددة. ذاكرا شواهد لغوية فصيحة تنمي عن إمامه الدقيق بدلالات (دون).

وبعد التحقيق أرى أن الكرملية هو الأصح وأن داغر ضيق واسعًا وتسرع لغويًا، وتجاهل ثراء اللغة العربية وتنوع دلالاتها؛ لأن (دون) في العربية لها استعمالان، الأول: ظرفية كقولنا: (جلسْتُ دونك)، والثانية: اسمية ووصفية، كقولهم: (رجلٌ دون)، أي حقير، أو خسيس، أو هين، أو من طبقة متدنية، وهو شائع في كتب اللغة والمعاجم، جاء في العين: "دون: تقول في الإغراء: دونك هذا الشيء وهذا الأمر، أي عليك. ودونك زيدٌ في المنزلة والقرب والبعد، وزيدٌ دونك، أي هو أحسن منك في الحساب. وكذلك الدون يكون صفةً ويكون نعتًا على هذا المعنى، ولا يُسْتَقُّ منه فعل، وتقول: هذا دون ذاك في لتقريب والتحقيير، فالتقريب منصوبٌ لأنه صفة، والتحقيير مرفوع" (العين: ٦١/٢، وينظر: التهذيب: ١٤/١٢٧، والمحيط في اللغة: ٣٥٩/٩)، وقال سيبويه: "وإن شئت قلت: هو دونك، إذا جعلت الأول الآخر ولم تجعله رجلًا. وقد يقولون: هو دُونٌ، في غير الإضافة، أي هو دُونٌ من القوم، وهذا نوبٌ دُون، إذا كان زديناً" (الكتاب: ٤١٠/١) شرح

الأقدمين: ٣٩)، مستدلاً على كلامه بما جاء في المصباح، وباستعمال العرب العام كالسنة، ويقول الشاعر الحر بن سبه بن طريف في حرب صفين (ينظر: أعيان الشيعة: السيد محسن الأمين: ٦١١/٤، وبغية الطلب في تاريخ حلب: كمال الدين ابن العديم: ٢٢٣/٥):

وَنَابِذِي مَنْ خَالَفَ الْإِمَامَا إِنِّي لِأَرْجُو إِنْ لَقِينَا الْعَامَا
جَمْعُ بَنِي أُمِيَّةِ الطَّغَامَا أَنْ نَقْتَلَ الْعَاصِي وَالْهَمَامَا

وقول النابغة الذبياني (ينظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: ١٤٨/٢):

تَوَهَّمْتُ آيَاتِ لَهَا فَعَرَفْتُهَا لَسْتِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِغٌ

ثم ختم كلامه بقوله: "أ فيقدر الناقد أن يثبت أنه فارقها في أول يوم من الصيف أو أول الشتاء؟ وهل بعد نص القرآن من نص لغوي؟ وأن تعجب فعجب منع الناقد استعمال العام مكان السنة مع أنه يستعمل (العضو) للإنسان بكماله وهو بعض منه قال في ص ٢٥ (بحيث يكون كل عضو متضلعاً من معرفة اللغة) أ فيحل لنفسه شيئاً أعظم مما يحرمه على الناس؟" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٤٠).

النقد:

أراد أسعد داغر أن يلزم العلامة الكرملية بما قرره في كتابه (التذكرة) من تخطئة لغوية لبعض الاستعمالات الشائعة على أسنة الكتاب، فاستخرج عليه عبارة: (أكثر من خمسين عاماً)، ناقداً إياها بقوله: "والصواب (سنة) كما لا يخفى"، وكان الخطأ فيها يبين لا يحتاج إلى بيان مفصل، مستنداً بذلك إلى ما دونه في التذكرة، حيث جاء فيها: "ويقولون: (مضى عليه مئات من الأعوام)، والصواب أن يقال: (مئات من السنين)" (تذكرة الكاتب: ٩١).

محتجاً على حكمه هذا بقول ابن الجواليقي البغدادي: "ولا يُفْرَقُ عوام الناس بين العام والسنة، ويجعلونهما بمعنى، فيقولون لمن سافر في وقت من السنة أي وقت كان إلى مثله: (عام)، وهو غلط، والصواب: ما أخبرت به عن أحمد بن يحيى، قال: السنة من أي يوم عدته إلى مثله. والعام لا يكون إلا شتاءً وصيفاً" (ينظر: تذكرة الكاتب: ٩١، وتكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة: ٨، والمصباح المنير: ٤٣٨/٢ عوم). وعلى قول أبو منصور الأزهرى في التهذيب: "العام حول كامل يأتي على شتوة وصيفة، فهو أخص من السنة، فكل عام سنة، وليس كل سنة عاماً. وإذا عدت من يوم إلى مثله، فهو سنة، وقد يكون فيه نصف الصيف ونصف الشتاء، والعام لا يكون إلا صيفاً وشتاءً متواليين" (ينظر: تذكرة الكاتب: ٩١، وتهذيب اللغة: ١٦٠/٣ عوم، والمصباح المنير: ٤٣٨/٢ عوم).

وقد سبق داغر إلى هذه التخطئة إبراهيم اليازجي، دون أن يُشير إليه، والذي يقول: "ويقولون: كان ذلك عام كذا من التاريخ الميلادي، أو الهجري مثلاً، فيضعون العام موضع السنة، وهو لا يصلح لذلك دائماً، والفرق بينهما أن العام أربعة فصول السنة، وبعبارة أخرى هو من أحد فصول السنة إلى مثله من القابل، والسنة من يوم معلوم من العام إلى مثله من القابل، فهي تبدأ من أي يوم اتفق، والعام لا يكون إلا فصولاً كاملة" (لغة الجرائد: ١٢٣). وبهذا أراد داغر أن يحاكم الكرملية بمقياسه الذي وضعه، للتفريق بين (عام) و(السنة).

وقد فرّق الكرملية في دفاعه عن نفسه بين دلالة العام والسنة، بأن: العام كالسنة؛ لكن (السنة) تستعمل في مواضع الشدة، و(العام) في الرخاء، مستنداً على حجج لغوية معتبرة من القرآن الكريم، وأقوال الراغب الأصفهاني.

أما مصطفى جواد في دفاعه عن الكرملية فذهب إلى صحة هذا الاستعمال، لسببين، الأول: أن الفرق بين (العام) و(السنة) غير ثابت في كلام العرب، فالقرآن جمع بينهما ولم يفرق، والثاني: جواز تسمية العام بالخاص، وبما أن (عام) أخص من (سنة) فيجوز تسمية (السنة) ب(العام)، وقد رافق رده هذا حججاً لغوية دقيقة من القرآن وكتب اللغة والمعاجم،

وأشار إلى تناقض داغر الذي أجاز لنفسه أن يطلق الجزء على الكل مستعملاً (العضو) على (الإنسان) كله، فلم يمنع غيره من ذلك في العام والسنة؟ وممن وافق اليازجي وداغر رافضاً الجمع بين اللفظين عباس أبو السعود يقول: "العام والحوال مترادفان بخلاف السنة" (أزاهير الفصحى: ٢٦٣)، وقوله: "ولا يفرقون بين العام والسنة، ويزعمون أنهما لمعنى واحد: والواقع أن بينهما فرقاً دقيقاً" (شموس العرفان: ١٤٧)، ناقلاً نص كلام الجواليقي والأزهري.

ووافق الكرمللي ومصطفى جواد على الجمع بينهما أحمد رضا العاملي بقوله: "السنة: العام" (معجم متن اللغة: ٣٢٣/٢)، ومحمد العدناني الذي يقول بعد نقل نص الجواليقي: "إذا أرى أن نجعل السنة والعام بمعنى" (معجم الأخطاء اللغوية الشائعة: ١٢٢)، وأحمد مختار عمر الذي خلص إلى أن الاستعمالين فصيحين؛ لكن (العام) أخص من (السنة) (معجم الصواب اللغوي: ١/ ٥٥٧).

يبدو أن جميع من فرق بين (العام) و(السنة) قد استندوا في ذلك إلى ما قرره الجواليقي والأزهري، مكتفين بنقل آرائهما نصاً، في حين أن أكثر المعاجم قد عرفت (السنة) بال(عام) و(العام) بال(سنة)، وجعلتهما مترادفين، ففي معجم ديوان الأدب: "الصوم: جمع صائم، ويقال: سئون عوم وهو توكيد للأول، وقال: من مرّ أعوام السنين العوم" (معجم ديوان الأدب: ٣/ ٣٥٦)، حيث أكد جمع (سنون) ب(عوم) وهو جمع (عام)، وفي الصحاح: "والعام السنة يقال: سنون عوم" (الصحاح: ٥/ ١٩٩٣)، ويقول ابن سيده: "السنة: العام" (المحكم والمحيط الأعظم: ٤/ ٢١٩)، وفي مختار الصحاح: "والعام: السنة" (مختار الصحاح: ٢٢٢)، وعن الفيروزآبادي: "والعام: السنة، ج: أعوام، وسنون عوم، كركع: توكيد" (القاموس المحيط: ١١٤١).

وإذا سلمنا بوجود فرق لغوي دقيق بين (العام) و(السنة) بأن (السنة): تدل غالباً على الشدة والجذب والضيق، و(العام): يدل على اليسر والرخاء، فإنهما مع ذلك مترادفان من حيث الدلالة الزمنية العامة، ولا يوجد في كتب اللغة ما يوجب قصر الاستعمال العددي على (السنة) وحدها. ومن هنا، فإن تخطئة أسعد داغر لعبارة الكرمللي تبدو متعسفة، ولا سيما أن سياق كلام الكرمللي لم يكن في مقام الحديث عن الشدة أو الرخاء، وإنما أراد الإشارة إلى المدى الزمني الذي قضاه في جمع أغلاط اللغويين الأقدمين، فسواء استعمل (العام) أو (السنة)، فكلاهما صحيح لغوياً، والفروق السياقية ليست من النوع الذي يوجب الخطأ.

ويُضاف إلى ذلك أن الجواليقي قال: "كُلُّ عامٍ سنَةٌ وليس كُلُّ سنَةٍ عامًا" (تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة: ٨، وينظر: التكملة والذيل على درة الغواص: ٨٤٧)، وهذا من باب إطلاق الخاص على العام، فيتضح أن الكرمللي لم يُخطئ من أي جهة. ولا سيما أن أبا هلال العسكري يقول في الفروق اللغوية: "ومع هذا فإن العام هو السنة والسنة هي العام وإن اقتضى كل واحد منهما ما لا يقتضيه الآخر مما ذكرناه كما أن الكل هو الجمع والجمع هو الكل وإن كان الكل إحاطة بالأبعاد والجمع إحاطة بالأجزاء" (الفروق اللغوية: ٢٧١)، كما جاء في (النهاية في غريب الحديث والأثر): "يقال: عاومت النخلة إذا حملت سنة ولم تحمل أخرى، وهي مفاعلة من العام: السنة" (النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣/ ٣٢٣)، وفي (أسفار الفصح): "والعام والحوال والسنة بمعنى واحد ويأتي كل واحد منها على شتوة وصيفة"، فكلام الكرمللي صحيح فصيح لا غبار عليه.

٢. دلالة الفعل:

(تطوّر اصطلاحاتها) أم (نشوء اصطلاحاتها)

أخذ أسعد داغر على الكرملّي قوله: (تطوّر اصطلاحاتها)، والصواب عنده: (نشوء اصطلاحاتها)، دون ذكر السبب (ينظر: أغلاط اللغويين الأقدمين: شنشنة أسمعها من أخزم: ١٢). فعّد الأب الكرملّي تخطئة داغر هذه له من مضحكاته ومبكياته معاً، وأخذ يوضح معاني هذه الأفعال نقلاً عن الفاموس، ثم قال: "فأين هذا المعترض من عالم اللغة؟ فإذا كان يجهل معاني هذه الألفاظ فكيف يعارضها (بالتطوّر) الذي معناه (الانتقال من طور الى طور)، وبالمعنى الحديث هو (النشوء والارتقاء والتحول) معاً لا أحد المعاني هذه الألفاظ الثلاثة، فأين يعيش هذا الرجل وما موقعه من محل اللغة الفصحى؟" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ٦٤).

واستدل على صحة عبارته باستعمال الفصحاء لها كورودها في: التاج، وعند ابن حجر، والقسطلاني، وابن عرفة، وابن عبد السلام وهم من الأقدمين، وأشار الكرملّي إلى تناقض داغر واستعماله ألفاظاً محدثة لم توضع إلا في أخريات هذه السنوات في تذكرته ك(الجنيه، والمعمل، والمطبعة، والطباعة، والجامعة، والكلية، والصحف، والمقالة)؛ فلا يحق له الاعتراض على (تطور) بدعوى حداثة المعنى.

ورفض الدكتور مصطفى جواد تخطئة داغر لهذه العبارة في تحكيمة بينهما، وعدها تجنّ وتحامل على العلامة الكرملّي لأن داغر: "يعدّ النشوء والتراقي سيين، ثم يعدهما من مرادفات التطوّر!" (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٦)، ثم يوضح له بأن "التطوّر" أيها الفاضل غير (النشوء) والنشوء غير الترقّي، ولم تصب إلا في (تحولت) وهو مثل (تطوّرت) في الاشتقاق والتوليد، ف(التطوّر) مأخوذ من (الطور) و(التحوّل) مشتق من (الحال)، ومن هذا القياس المطرد (التلون، والتكون، والتغير والتغلب)، فمن ذا الذي منع اشتقاق (تطوّر) وهو من ذلك القياس؟ وأي أعجمي يحق له أن يكبح الغريزة العربية والسليقة العدنانية عن طبيعتهما؟".

واستشهد بكلام الحميري على وجود الاشتقاق في السليقة العربية بقوله: "فمن ذا الذي منع اشتقاق (تطوّر) وهو من ذلك القياس، وأي أعجمي يحق له أن يكبح الغريزة العربية والسليقة العدنانية عن طبيعتهما، قيل إن الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر عاد السيد الحميري وقد نقل عليه المرض فقال له: (قُلْ الْحَقُّ يَكْشِفُ اللَّهُ مَا بَكَ وَيَرْحَمُكَ وَيَدْخُلُكَ جَنَّةَ أَوْلِيَائِهِ) فلم ينشب الحميري أن قال: (تجعّرتُ باسم الله، والله أكبر) أي صرّْتُ جعفريّ المذهب، فقد اشتقّ من (جعفر): تجعّرتُ، فظهر التّجعّيرُ ونحو هذا: (التزندق والتمجس والتهود والتصر) فالسليقة العربية جارية أبداً، ثم أردف مستشهداً بقول الشعراني: "أن (التطوّر) قد اشتقّ منذُ عهد بعيدٍ ماضٍ وجرى على الألسنة ووافق روح العربية قال الشعراني: في طبقاته (كان الشيخ حسين أبو علي من كل العارفين وأصحاب الدوائر الكبرى وكان كثير (التطورات) ذكر عن الخضر أنه كان قادراً على (تطوير نفسه) فاستعمل التطور والتطوير".

وأشار إلى تناقض داغر وإجازته لنفسه ما يمنع غيره منه واستعماله ألفاظاً في غير ما وضعت له، فمنع الكتاب من استعمال الكلمات: (تفرّج وتطوّر واكتشف) رغم شيوعها، وعاد واستعملها هو نفسه في التذكرة، يقول جواد: "أليس هو قد قال في س ٢٣ من التذكرة، (وما يجد كل يوم من المكتشفات و(المكتشفات) اسم مفعول من (اكتشف) الذي ذكره مع (تطوّر)، فكيف يستجيز لنفسه ما يمنع غيره منه مع ثبوت الشبوع والاشتراك؟"، ثم ختم مقاله بقوله: "وهل استعمل أحد في عصر ابن خلدون والشعراني (اكتشف) حتى يعادل (تطوّر) فأنا كان قول الراهب ضعيفاً في رأيه فيجب عليه أن يعد قول نفسه أضعف ولاسيما أن (اكتشف) قد استعملها العرب بمعنى (حسر عن رأسه ما عليه من الثياب)"؟ (أغلاط اللغويين الأقدمين: ١٧).

إذا عدنا إلى كتاب داغر (التذكرة) نجده يمنع الكتاب صياغة (تفعل) من (الطور)، إذ يقول: "ويبنون فعلاً من (الطور) بمعنى (الحال) على (تفعل)، فيقولون: (تطوّرت الأمور)، و(هي آخذة في تطوّر سريع)، وهم في غنى عن مخالفة المنقول والمسموع، بما في اللغة من الأفعال التي تفيد هذا المعنى، وهي كثيرة منها (حال الشيء) أي تحوّل من حال إلى حال... وتحوّل، وتغيّر، وتبدّل وغيرها، وعندنا الفعل نشأ ينشأ، ونشؤ ينشؤ، ونشأ ونشؤ ونشأ: حيي وحدت وتجدد، فالنشوء أي التجدد يصلح كل الصلاح للاستعمال بمعنى تطوّر" (تذكرة الكاتب: ٦٢).

عرفنا من ذلك محاولة داغر إلزام الكرملية بقواعده، ومنعه اشتقاق (تطوّر) من (الطور) بحجة مخالفتها المنقول والمسموع، فيصحح عبارته من (تطوّر اصطلاحاتها) إلى (نشوء اصطلاحاتها)، مما دفع الكرملية إلى الدفاع عن عبارته ومحاولة اثبات صحتها، ببيان معاني الألفاظ البديلة التي اقترحها داغر وتوضيح معنى (تطوّر)، مستلخاً بشواهد معتبرة على استعمالها من معجم التاج وأقوال العلماء القدماء، وكذا الحال مصطفى جواد قدّم دفاعاً لغويًا متماسكاً عن (تطوّر) ودل على صحة العبارة بالقياس والسماع.

ويبرز الغلاييني رسوخ الكلمة في الاستعمال العلمي والأدبي، واستنادها إلى قواعد العربية وطرائق اشتقاقها المألوفة، حين نقد منع إبراهيم المنذر لها ومتابعته لداغر فيه (كتاب المنذر: ٥٩)، بقوله: "فأي حرج على الكتاب في استعمالها؟ [أي: تطوّر] وأن لم يذكرها اللغويون؟ وقد شاعت وذاعت في كتب العلماء، وكلام فصحاء الكتاب، وتقبلها الأدباء في كل صقع بقبول حسن، وجعلها بعض أكابر العلماء جزءاً من اسم كتابه: (سرّ تطوّر الأمم)، وهي جارية على قياس اللغة، وأساليب الاشتقاق فيها" (نظرات في اللغة والأدب: ١٢٦)، واكتفى عبد القادر المغربي بإجازتها دون دليل (ينظر: نقد كتاب تذكرة الكاتب: عبد القادر المغربي).

وفي الأخطاء اللغوية الشائعة أجاز محمد العدناني قولهم: (العرب في تطوّر سريع)، مستنداً إلى إجازة مجمع اللغة العربية القاهري لها في معجمه الوسيط والذي يقول فيه: "(تطوّر) تحوّل من طورٍ إلى طورٍ" (المعجم الوسيط: ٥٦٩/٢، وينظر: معجم الأخطاء الشائعة: ١٥٧)؛ ويذكر العدناني أن المعجم الوسيط قال عن التطور: "هو التغيّر التدريجي الذي يحدث في بنى الكائنات الحية وسلوكها، وكذلك التغيّر التدريجي الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم السائدة فيه" (معجم الأخطاء الشائعة: ١٥٧).

وفي معرض رده على أسعد داغر، يجمع الزعبلوي بين تحديد الدلالة الدقيقة لكلمة (تطور) وإثبات جذورها في الاستعمال القديم، مؤكداً أهليتها للتوظيف في العربية المعاصرة بقوله: "التطوّر، وإن كان تحوّلًا وتبدّلًا بمعنى التحوّل والتبدّل، فإن المقصود به انتقال الشيء أو الكائن من طور إلى طور أقرب إلى الكمال وأدنى إلى الغاية من وجوده، فهو تحوّل وتدرّج في ارتقاء، ومن هنا مست الحاجة إليه في التعبير والاستعمال، وإذا كان (التطور) لم يرد في المعاجم، فقد استعمله الأئمة قديماً... وهذا ما دعا المجمع القاهري والمعجم الوسيط إلى إقراره وإثباته بعد الوثوق من صحته" (معجم أخطاء الكتاب: ١٠٦).

ويرى أستاذي الدكتور مجيد الزامل: "إنّ (تطوّر) الذي منعه بعض النقاد، وقالوا: إنّ (تحوّل أو تغيّر أو تبدّل) يغني عنه، فإنّ هذا الكلام لا يمكن التسليم به، لأنّ الفعل (تطوّر) لا يطابق في دلالاته فعلاً من هذه الأفعال. فالمقصود بالتطوّر انتقال الشيء أو الكائن من طور إلى طور آخر هو أقرب إلى الكمال، وأدنى إلى الغاية من وجوده، فهو تحوّل وتدرّج في ارتقاء مع امتداد الزمن" (المستدرك على تذكرة الكاتب للناقد أسعد داغر: ١٣١، وينظر: معجم الصواب اللغوي: ٢٠٠).

ويبدو من متن المعاجم أن دلالة (التطوّر) تختلف عن (النشوء)، ف(التطوّر): مشتق من الجذر اللغوي (طور) وهذا قياس مطرد (ينظر: تيسيرات لغوية: شوقي ضيف: ٥١)؛ فما قيس من كلام العرب فهو منهم، والذي يدل على التحول

التدريجي من حال إلى حال، غالباً نحو الكمال أو التغيير مع الزمن. جاء في العين: "والطُّور: التَّارَةُ، [يقال] طَوَّراً بَعْدَ طَوَّر، أي: تارةً بعد تارةٍ. والنَّاسُ أَطْوَارٌ، أي: أَصْنَافٌ، على حالاتٍ شَتَّى، قال: والمُرَّةُ يُخْلَقُ طَوَّراً بعد أَطْوَارٍ" (ينظر: تيسيرات لغوية: شوقي ضيف: ٥١)، وفي الجهمرة: "والطُّورُ أيضاً: فعلك الشيء بعد الشيء، فعلتُ الشيء طَوَّراً بعد طَوَّر، أي مرّة بعد مرّة" (جهمرة اللغة: ٧٦١/٢)، ويقول ابن فارس: "طَوَّرَ الطَّاءُ وَالْوَاوُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ الإِمْتِدَادُ فِي شَيْءٍ مِنْ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ. مِنْ ذَلِكَ طَوَّارُ الدَّارِ، وَهُوَ الَّذِي يَمْتَدُّ مَعَهَا مِنْ فَنَائِهَا. وَلِذَلِكَ [يُقَالُ] عَدَا طَوَّراً، أَي جَاَزَ الحُدَّ الَّذِي هُوَ لَهُ مِنْ دَارِهِ. ثُمَّ اسْتَعِيرَ ذَلِكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ يُتَعَدَّى... وَمِنْ النَّبَابِ قَوْلُهُمْ: فَعَلَ ذَلِكَ طَوَّراً بَعْدَ طَوَّر. فَهَذَا هُوَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ مِنَ الزَّمَانِ، كَأَنَّهُ فَعَلَهُ مُدَّةً بَعْدَ مُدَّةٍ" (معجم مقاييس اللغة: ٤٣٠/٣) أما (النشوء): فيدل على الظهور والابتداء والبدء في التكوّن يقول الخليل: "نشأ ينشأ نشأً ونشأً ونشأً ونشأً: أول الليل وأنشأت حديثاً: ابتدأت" (العين: ٢٨٧/٦)، وفي الصحاح: "عن أبي عمرو بن العلاء. وأنشأ يفعل كذا، أي: ابتدأ" (الصحاح: ٧٧/١)، وفي المخصص: "نشأ الرجل: زيا وشبَّ ونشأ السحابُ وذلك في أول ما يبدؤُ وأنشأه الله وأنشأت داراً: بدأت بناءها وأنشأ يحكي حديثاً: ابتدأ" (المخصص: ٣٨٧/٤).

يتضح أن (تطور) ليست خطأ لغوياً، بل هي كلمة عربية صحيحة ذات جذر عربي قديم، ومعنى متصل بالأصل، وتشتمل في معناها الحديث النشوء والارتقاء والتحول معاً، فهي أوسع من الكلمات الثلاث، وقد استعملها العرب قبل النهضة الحديثة في معنى التغيير من طور إلى طور، فقد تسرع أسعد داغر في تصويبه لها وكلماته المقترحة لا تعني عن معنى (التطور)، وعبرة الكرملية أرجح في الاستعمال.

الخاتمة:

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

١. خلصت الدراسة إلى صياغة تعريف دقيق لمصطلح المساجلة من حيث جذوره اللغوية ودلالاته الاصطلاحية، مبيّنة علاقته وتقاطعها مع مصطلحات قريبة ك المناظرة والمحاورة والمناقشة، وانتهت إلى أن المساجلة لفظ جامعٌ أوسع دائرةً من تلك الأنواع، إذ يستوعبها جميعاً لما يقوم عليه من أخذٍ وردٍّ، وتبادلٍ للأفكار والآراء في سياق علمي. وقد أُعيد بناء مفهوم المساجلة العلمية في ضوء ذلك بوصفها تفاعلاً معرفياً منهجياً، يركز على الطرح والنقد والرد، في إطار لغوي منظم.
٢. ظهرت خلال المساجلة ثلاث اتجاهات مختلفة: أحدهما يمثله أسعد داغر ويميل إلى التشدد والتمسك بأفصح ماورد عن العرب، وثانيهما: يمثله الأب الكرملية ويجنح نحو الانفتاح والتسامح الذي جعله يقف موقفاً وسطاً بين التشدد المفرط والتساهل المطاق، وثالثها: مصطفى جواد الذي اختط لنفسه منهجاً تحكيمياً وسطاً يقوم على التوفيق بين احترام الأصول التراثية للغة العربية ومراعاة التطور اللغوي الطبيعي الذي تفرضه الحياة الحديثة.
٣. تجسّد هذه المساجلة صورةً حيّةً للنقاش اللغوي في بدايات النهضة العربية، حيث امتزجت فيها روح التصحيح اللغوي بظلال التنافس الشخصي، من غير أن يحجب ذلك ما انطوت عليه من قيمة علمية رصينة في كثير من مباحثها، وعلى الرغم مما شاب بعض مقاطعها من حدّة في النقد وجرأة في التهكم، فقد ظلّت تحمل في جوهرها ثراءً معرفياً يستحق التأمل.

- ٤ . عالجت الدراسة طيفاً واسعاً من القضايا اللغوية، صرفيةً ونحويةً ودلاليةً . كانت ماثراً أخذٍ وردّ بين العلماء، وانتهت بعد البحث الدقيق والتنقيب في أمهات كتب اللغة والمعاجم إلى إجازة أكثر الألفاظ التي وُصفت بالخطأ، لترجّح على ضوء ذلك كفة الرأي الذي ينهض له الدليل الأقوى.
- ٥ . كشفت المواقف الثلاثة أن صون اللغة يقتضي إحداث توازن دقيق بين المأثور عن العرب الفصحاء ومتطلبات الاستعمال المعاصر، مع الحفاظ على ركائز الفصاحة وأصولها الراسخة.
- ٦ . برز في السجال تأكيد متكرر على مكانة الذوق العربي السليم بوصفه ميزاناً حاسماً عند تقارب الآراء أو تباينها، في انسجام مع ما أصّله كبار البلاغيين واللغويين كعبد القاهر الجرجاني وابن جني.
- ٧ . من خلال تنوع الآراء وتعدد الوجوه الصحيحة، كشفت المناظرة عن حيوية العربية وقدرتها على التفاعل مع مقتضيات الزمان والمكان، مع بقاء الاجتهاد فيها محكوماً بحدود أصولها الراسخة.
- ٨ . سلطت المساجلة الضوء على ضرورة تكوين وعي لغوي نقدي يمتلك القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب، والفصيح من المستحسن، متحرراً من أسر التقليد الأعمى، ومتجنباً الإفراط في التشدد أو التفریط في التساهل.

المصادر والمراجع:

١. القرآن الكريم
٢. ابن فارس (ت٣٩٥هـ) (٢٠٠٢م): معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، طبعة اتحاد الكتاب العرب.
٣. أحمد ابن فارس (ت٣٩٥هـ) (١٩٨٦م): مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، العراق.
٤. أسعد خليل داغر: تذكر الكاتب، كلمات عربية للطباعة والنشر، القاهرة.
٥. إبراهيم المنذر: كتاب المنذر، مطبعة السلام، بيروت.
٦. أحمد فاضل عجمي (٢٠١٦م): شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي، بحر العلم.
٧. أحمد مختار عمر (١٩٩١م): أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، عالم الكتب، القاهرة، ط١.
٨. أحمد مختار عمر: العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب، عالم الكتب.
٩. الأزهرى، أبو منصور (ت٣٧٠هـ) (٢٠٠٤م): تهذيب اللغة: ت: أحمد عبد الرحمن مخيمر، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠. ابن سيده (٢٠٠٥م): المخصص، ت: عبد الحميد أحمد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت.
١١. ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم (٢٠٠٣م)، ت: عبد الفتاح محمد سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة.
١٢. ابن الأثير، مجد الدين (ت٦٠٦هـ) (١٩٦٣م): النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: محمود محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية، دمشق.
١٣. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ) (١٩٥٦م): لسان العرب، دار صادر.
١٤. أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (١٠٩٤هـ) (١٩٩٠م): الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، ط٢.
١٥. أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ) (١٩٩٠م): شرح كتاب سيبويه: تحك رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للمكتبات.
١٦. الأستر آبادي، محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ) (١٩٧٥م): الشرح شافية، ت: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٧. ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ) (١٩٩٦م): الممتع الكبير في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١.
١٨. ابن الأثير الجزري (١٩٥٦م): الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور: تح: مصطفى جواد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي.
١٩. أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ): التكملة (الجزء الثاني من الإيضاح العضدي)
٢٠. ابن يعيش، موفق الدين يعيش (ت٦٤٣هـ): شرح المفصل، عالم الكتب بيروت.
٢١. ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الزهري (٢٠٠١م): الطبقات الكبرى: تح: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١.
٢٢. ابن العديم، كمال الدين: بغية الطلب في تاريخ حلب، تح: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت
٢٣. إبراهيم اليازجي: لغة الجرائد، مطبعة مطر، مصر.
٢٤. ابن دريد، محمد بن الحسن (ت٣٢١هـ)، (٢٠٠٥م): جمهرة اللغة، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية: بيروت.
٢٥. الأب الكرملی أنستاس ماري (١٩٣٣): أغلاط اللغويين الأقدمين: بين أنستاس الكرملی وأسعد داغر، طبع في بغداد بمكبة الأيتام.
٢٦. بدر الدين محمود بن أحمد العييني (ت٨٥٥هـ) (٢٠٢١م): عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، تح: محمد جمال حامد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط١.
٢٧. الجوالقي، أبو منصور موهوب بن أحمد (٢٠١٧م): تكملة إصلاح ما تغلظ فيه العامة، المجمع العلمي العربي في دمشق.
٢٨. الجواهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (١٩١٦م): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر.
٢٩. حسين نصار (١٩٦٨م): المعجم العربي نشأته وتطوره، مكتبة مصر، ط٢.
٣٠. حمادي محمد ضاري (١٩٨٠م): حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، وزارة الثقافة والإعلام العراقية.
٣١. الحريري، القاسم بن علي (ت٥٦١هـ) (٢٠٠٣م): درة الغواص في أوهام الخواص، ت: محمد أبي الفضل إبراهيم: المكتبة العصرية، بيروت.

٣٢. الحافظ عماد الدين أبي الفداء (ت٧٧٤هـ) (١٩٩٧م): البداية والنهاية، تح: عبد الله بن عبد الحسين، دار هجر.
٣٣. الرازي، محمد بن أبي بكر الرازي (١٩٨١م): مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، لبنان.
٣٤. الرسائل المتبادلة بين الكرملية وأحمد تيمور: تح: كوركيس عواد، وميخائيل عواد، جليل العطية، دار الحرية، ١٩٧٤.
٣٥. الزعبلوي، صلاح الدين (٢٠٠٦م): معجم أخطاء الكتاب، دار الثقافة والتراث، دمشق.
٣٦. الزبيدي، محمد مرتضى (ت١٢٠٥هـ): تاج العروس من جوهر القاموس، طبعة الكويت.
٣٧. الزمخشري، جار الله (ت٥٣٨هـ) (١٩٩٨م): أساس البلاغة: ت: محمد باسل عيون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
٣٨. الزامل د. مجيد خير الله (٢٠١٩م): المستدرك على تذكرة الكاتب للناقد أسعد داغر، دار كنوز المعرفة، عمان، ط١.
٣٩. الزامل د. مجيد خير الله (٢٠١٤م): معجم الصواب اللغوي، في أبنية الأفعال، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.
٤٠. سيوييه، أبو بشر بن عثمان (ت١٨٠هـ): الكتاب، ت: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت.
٤١. السيد محسن الأمين (١٩٨٣م): أعيان الشيعة: تح: حسن الأمين، دار التعارف، بيروت.
٤٢. الشهاب الخفاجي (٢٩٩م): شرح درة الغواص، مطبعة الجوائب.
٤٣. شوقي ضيف، (١٩٩٠م): تيسيرات لغوية، دار المعارف، القاهرة.
٤٤. صاحب بن عباد (٣٨٥هـ) (١٩٩٤م): المحيط في اللغة: تح: محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، ط١.
٤٥. العسكري، أبو هلال: الفروق اللغوية (١٩٩٧م)، ت: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة.
٤٦. عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم (ت٣٦٠هـ) (٢٠١٢م): الكامل في التاريخ، تح: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت.
٤٧. عباس حسن (٢٠٠٤م): النحو الوافي، دار المعارف، مصر.
٤٨. عباس أبو السعود (١٩٨٨م): أزهار الفصحى في دقائق اللغة: دار المعارف، مصر.
٤٩. عباس أبو السعود: شمس العرفان بلغة القرآن، دار المعارف القاهرة.
٥٠. العاملي، أحمد رضا (١٩٦٠م): معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت.
٥١. الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت٧٧٠هـ): والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، المكتبة العلمية، بيروت.
٥٢. الفيروز آبادي: القاموس المحيط، عالم الكتب، بيروت.
٥٣. الفارابي، أبي إسحاق بن إبراهيم: معجم ديوان الأدب، تح: أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية في مصر.
٥٤. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، (١٩٨٢م): معجم العين، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة والإعلام، دار النشر.
٥٥. محمود عبد الرزاق جمعة (٢٠١٢م): الأخطاء اللغوية الشائعة في الأوساط الثقافية، المجلس الأعلى للثقافة، ط٣.
٥٦. محمد حسن شراب: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، مؤسسة الرسالة.
٥٧. مصطفى الغلاييني، (١٩٢٧م): نظرات في اللغة والأدب، بيروت.
٥٨. مقالة: عبد القادر المغربي: نقد كتاب تذكرة الكاتب، مجلة المجمع العلمي العربي، عدد: ٧، تاريخ: يوليو ١٩٢٤.
٥٩. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية في مصر، مكتبة الشروق الدولية، ط٥، ٢٠٠٥.
٦٠. محمد العدناني (٢٠٠٨م): معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان ناشرون، ط٢.
٦١. ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف (ت٧٧٨هـ) (٢٠٠٧م): تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، ط١.
٦٢. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) (١٩٩٩م): غريب الحديث: تح: مسعود حجازي وآخرون، مجمع اللغة العربية في مصر.
٦٣. الهروي، أبي سهل محمد بن علي (ت٤٣٣هـ) (١٤٢٠م): أسفار الفصيح، تح: أحمد بن سعيد بن محمد، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.